



مجلس النواب الأردني

المجلس الوطني الاستشاري

مجلس الجلسة الثانية عشرة

المعتمدة يوم الاثنين ٦ شعبان ١٣٩٨ هـ . الموافق ١٠/٧/١٩٧٨ م

(الجلد ١)

(العدد ١٢)

مجلس النواب

صفحة

٣

٤

٤

٤

٤

موافقة

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة .

٢ - تلاوة الاجازات والاعتبارات :

أ - طلب اجازة مقدم من سعادة السيد راضي العبدالله

ب - كتاب معلرة « « معالي « سليمان عرار

٣ - الاستمرار في مناقشة المجلس لسياسة الحكومة الداخلية

ملف من المجلد

صفحة

٤	(١) كلمة سعادة السيد طاهر حكمت
٩	(٢) « « « شمس الدين طاش
١٣	(٣) « « « امين شقير
١٦	(٤) « السيدة نائلة الرشيدان
١٨	(٥) « سعادة الدكتور موفق القواز
٢١	(٦) « السيد شفيق الزوايدة
٢٣	(٧) « الدكتور كارلوس ديمس
	•
	(٨) كلمة معالي السيد عبد الوهاب المجالي بالاشتراك مع معالي الدكتور خليل السالم ومعالي السيد راضي العبد الله ومعالي السيد عبد الحميد حجازي
٢٦	(٩) كلمة سعادة السيد سليمان اريمية
٣٢	(١٠) « « الدكتور عيسى القسوس
٣٦	(١١) « « السيد محمود الشريف
٤٠	٤ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة
٤٦	

• رفعت الجلسة للاستراحة مدة ربع ساعة .

المجلس الوطني الاستشاري

محضر الجلسة

اجتمع المجلس علنا وبنصاب قانوني في الساعة العاشرة صباحا من يوم الاثنين الواقع في ١٠/٧/١٩٧٨ برئاسة دولة السيد احمد اللوزي رئيس المجلس الوطني الاستشاري وبحضور امين عام المجلس السيد عدنان بعيون وتغيب من الاعضاء باجازة السيد راضي العبدالله وتغيب من الاعضاء معذرا معالي السيد سليمان مرار .

وحضر من الحكومة

١ - دولة السيد مضر بدران رئيس الوزراء ووزير الدفاع والخارجية .

٢ - معالي الدكتور عبد السلام المجالي وزير التربية والتعليم ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء .

٣ - معالي السيد عدنان ابو عودة وزير الامم .

٤ - معالي السيد غالب بركت وزير السياحة والاثار .

٥ - معالي السيد احمد عبد الكريم الطراونة وزير العدل .

٦ - معالي المهندس صلاح جبعة وزير الزراعة .

٧ - معالي السيد حسن ابراهيم وزير الانتشاء والتعمير ووزير دولة للشؤون الخارجية .

٨ - معالي السيد عصام العجلوني وزير العمل .

٩ - معالي السيد كابل الشريف وزير الاوتكاف والشؤون والمقدسات الاسلامية .

١٠ - معالي السيد عبد الرؤوف الروابدة وزير المواصلات والصحة بالوكالة .

١١ - معالي السيد ابراهيم ايوب وزير الشؤون البلدية والقروية .

١٢ - سيادة الشريف فواز شرف وزير الثقافة والشباب .

١٣ - معالي السيد محمد الدباس وزير المالية .

١٤ - معالي المهندس سعيد بينو وزير الاشغال .

١٥ - معالي المهندس علي السحيبات وزير النقل .

دولة الرئيس

بسم الله الرحمن الرحيم

النصاب قانوني

اعلن افتتاح الجلسة

نبحث المواضيع المدرجة على جدول اعمال اليوم .

السيد الامين العام

(١) تلاوة محضر الجلسة السابقة

دولة رئيس المجلس

يتلى محضر الجلسة السابقة

الجميع

تصادق عليه وتعلن الاثنين العام من التلاوة

كلنا من الشعب

مضو المجلس الوطني الاستشاري
عـمان ٨-٧-١٩٧٨

دولة رئيس المجلس

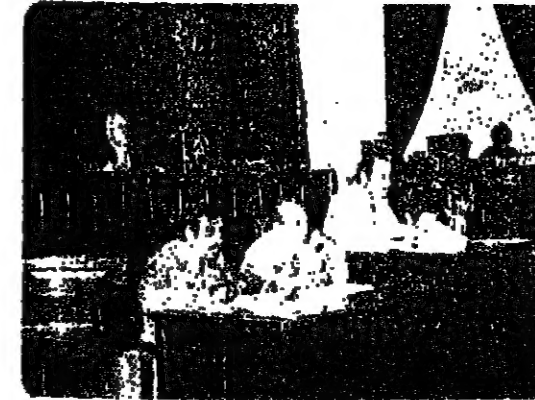
هل يوافق المجلس على اجازة العضو

الجميع

موافقون

السيد الامين العام

(٣) الاستمرار في مناقشة المجلس لسياسة
الحكومة الداخلية .



دولة رئيس المجلس

من يود الكلام ؟

سجل يا عدنان بك .

نعود فنذكر الاخوة والاخوات اعضاء
المجلس بأهمية الاختصار والايجاز والتركيز
ومن يود أن لا يتكلم من المسجلين لدينا لا مانع
عندنا من أن يطلب الانسحاب . يعني كبدا عام .
إذا وجد أن الآخرين غطوا ما أراد أن يقول في
أي وقت من المناقشة .

- ١ -

السيد طاهر حكمت

دولة الرئيس ،

الاخوة والاخوات الكرام
كنت وجدت من كثيرين تطلعون بقلب ملحم



(٢) تلاوة الاجازات والاعتذارات

السيد الامين العام

أطلب اجازة مقدم من سعادة العضو
راضي العبد الله

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري المحترم
النفس من دولتكم منحي اجازة ثلاثة
اسبوع ابتداء من ١٩٧٨/٧/٦ وذلك بسبب
سفري لأوروبا لاغراض خاصة مقدما احترامي .
وشكري

راضي العبد الله

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على اجازة العضو .

الجميع

موافقون

- ب -

السيد الامين العام

أطلب معذرة مقدم من عضو المجلس معالي
السيد سليمان عرار

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري
تحياتي وبمسند ؟

أرجو الموافقة على تفيبي عن جلسات
مجلسكم المؤقت لنفاني خارج الوطن .
وتفضلوا بتقبل خالص الاحترام ؟

سليمان عرار

ان (مصداقية) الحكم الجاد المتوجه نحو
تيم الخدمة الحقيقية للناس تتبدى في معالجته
لغضائبا الناس الاساسية :
التنوير ، الاقتصاد ، القضاء ،
الحريات العامة ، الامن الداخلي ، حماية المال ،
العلم وتحرير الادارة من الفساد والرشوة
والحسوبة والاستزلام ومن البيروقراطية والترهل
ونناقش ذلك فيما يلي :

١ - بالنسبة للتنوير :

اننا نقدر جهد الحكومة المحفوظ والنجاح
في انشاء الاسواق الاستهلاكية العامة وتوسيعها
وتطويرها وفي انشاء صوامع التخزين ومستودعات
التبريد ، ونعتبر خطواتها في هذا المجال خطوات
مخلصة وفي الطريق الصحيح ، ونرجو ان تميم
هذه الاسواق على اوسع منات المواطنين .

ولكننا وفي معرض الرد على بيان وزارة
التنوير نأخذ عليها تأخرها في تحديد اسعار اغلب
انواع السلع ونبدي أن الزام التاجر بوضع
التسعير على السلعة ، لا يعني شيئا ما لم
تكن السلعة محددا سعرها بشكل عادل من
وزارة التنوير .

وبالتدريج الذي لاقى فيه اجراء دولة الرئيس
بالغاء التزام مسلخ عمان كخطوة في سبيل الغاء
احتكار صناعة الدواجن والاعلاف لامي التأييد
المطلق والتقدير الكبير من الناس ، فاننا ننوه
بان سوق الاعلاف لا زالت محتكرة وان اجراءات
وزارة التنوير في هذا المجال تبدو متعثرة وعاجزة

وكذلك نبدي ان اجراءات مراقبة الجودة
وضبطها لا زالت قاصرة ايضا تترك المستهلك
تحت رحمة جشع بعض ارباب الصناعة .

كما ان ارتفاع اسعار الخضار والفواكه
وعدم توفرها احيانا ، بلغارئة مع اسعارها
في سوريا ، ومع ان معظمها منتج محليا ، يستدعي
اعادة النظر في سياسة الوزارة من هذه الجهة ،
وقد يقال هنا ان وزارة التنوير لا علاقة لها
بالموضوع فنقول اننا ننظر للحكومة ككل واحد
لا يهمنا من يلقي اللوم على من الوزارات .

بالامل والرضا لقيام حكومة الرئيس بدران ، وذلك
لاعتقادي ان مسيرة الحكومات السابقة كانت
بحاجة الى تغيير في العقلية والسلوك والمهام
ولا اعتقادي ان هذه الحكومة الجديدة يفترض فيها
انها ، تمثل قيمة جديدة في عالم السياسة المحلية
مبنية على النزاهة ، والعدالة ، والرغبة الصادقة
في الخدمة الصائبة .



وقد اناح لنا الرئيس بدران ببيانه عن
السياسة الداخلية لمرصة مناقشة توقعاتنا
وابالنا ، هل تحققت أم خابت ، ام ان بعضها
تحقق وبعضها خاب . وفي هذا السبيل سأتجاوز
ما اشار اليه البيان من تعداد للانجازات والمشاريع
التي تمت ، وذلك لان تعداد المشاريع المنجزة
ومعد شعوب البريد والعيادات المفتحة والمباني
الدرسية وتعميد الطرق لا يشكل وحده مؤشرا نحو
توجه حكومي جديد ، منتفذا مثل هذه المشاريع
هو اول واجبات الحكومة - اي حكومة ولا نتوقع
من الحكومة ان تنتظر منا الشكر على قيامها
بواجباتها الاساسية .

وبالمقابل فان علينا ان ندرك اننا لا نستطيع
ان نطلب من الحكومة هذه في مآثرها المحدودة ان
تعالج ظلالا المجهود التراكمية السابقة ، وان
تختزل اخطاء ممارسات قديمة متكررة رسخت
حتى خيل اليها انها اصبحت طابعها لاغلب
الحكومات .

هكذا من الأشهر

٢ - أما بالنسبة للوضع الاقتصادي :

وبمطالعة بيان وزارة الصناعة والتجارة الذي جاء مختصراً أو غير شاف يهمني أن أذكر هنا أن الشكوى قائمة من ممارسات بيروقراطية يواجه بها المتعاملون مع هذه الوزارة ، كما أن جزء هاماً من الفعاليات المناطة بالوزارة هي موضوع الشركات ومراقبة أعمال شركات التأمين يلتفت إلى الحركة والتنشيط ، والمواطن لا يشعر إلا بوجود شكلي للوزارة في الشركات المساهمة العامة بعد تأسيسها ، ويفتقد دورها في الرقابة ، ويشعر بأن جزءاً من الأعباء بعض إدارات الشركات يمر على الوزارة دون تعقب أو ملاحظة .

والوزارة لم توصل حتى الآن لتحديد أسعار قطع السيارات وهي لم تستطع أن تصحح أو تقوم مسيرة شركات التأمين العاملة في الأردن ، التي تعتقد خلالها للقانون وللأعراف التأمينية في العالم أن دورها هو فقط في امتصاص الأضرار دون التزام بتغطية الضرر وخاصة شركات التأمين على السيارات .

ونعتقد أن الإشارة إلى الشركات الكبرى التي تساهم فيها الحكومة مساهمة رئيسية والطريقة التي تدار بها بعضها كإمبراطوريات مستقلة لا وجود فعال للرقابة الإدارية والمالية فيها أمر يستدعي الالتفات إليه ، فالمال الذي يجري من أيدي الإدارات هذه هو بالنتيجة مال عام له حرمة ، لا بد من مراقبته تهاباً كالمال الحكومي .

٣ - وبالنسبة للقضاء ومرتق العدالة :

يؤسفني أن لاحظ مرتق العدالة والقضاء يعاني من أهمال تاريخي له ، فباستثناء الصلاوة الهامة التي أقرتها مشكورة حكومة الرئيس بدران للقضاة ، لا تجد القضاة ذا شأن إلى هذا الجاهل الضئيل . مع أنه من الأجهزة المنتجة للدخل ومع أنه بالغ الأهمية لكونه التجسيد اليومي لصورة الدولة ومدانها أمام المواطن .

ونحن نقدر سمعة أحداث تغييرات شاملة

في أسس جهاز الاحساس كالجهاز القضائي ولكننا نطرح الامكار التالية متلازمة مجتمعة :

١ - خلق الحوافز والاستقرار لدى افراد هذا الجهاز ، وذلك بتدقيق مشروع اسكان بموئنة مالية من الدولة للقضاة في عمان ، وتأمين بيوت لهم للسكن تستأجرها الدولة في المدن الاخرى .

٢ - تأمين بعثات ودورات حقيقية تشمل بشكل دوري سائر القضاة .

٣ - تنشيط جهاز التفتيش على المحاكم وايلائه الاهمية المعولة عليه .

٤ - تطوير اساليب الرقابة الادارية على الجهاز .

٥ - احداث تعديلات على قوانين اصول والمرافعات بهدف تقصير امد التقاضي والاسراع في البدء في القضايا .

٦ - توزيع المحاكم على الاحياء واتسام المدن (اسوة بما فعلته المحاكم الشرعية لدينا وما فعله بقية البلدان) .

٤ - وأما بالنسبة لقطاع الموظفين :

وهم الفئة الأدنى دخلاً في مجتمعتنا، والتي أصبحت تشكل (البروليتاريا الجديدة في مجتمعات التفضم ، والتي تحتاج إلى دعم مخلص لا يأخذ فقط شكل زيادة محدودة في الراتب ، تاكلها أولاً بأول عوازل التفضم والجشع ، وانما بأشكال مختلفة ذات جدوى وما انشاء الاسواق الاستهلاكية الا احدى هذه الوسائل ، التي نطمح في توسيعها وتعميقها ، وكذلك بتنشيط مشاريع الاسان لهم وتفخيتها بالمال اللازم ، واعطائهم تزييلات أو إعفاءات في تكاليف التعليم لأولادهم ونفقات العلاج .

كما أن أحاطة الموظفين بخدمات قضائية تفيهم من التصف في القرية والنقل والعزل هي أمور أساسية يجب مراعاتها في أي تشريع ينظم أوضاعهم .

وهذا الاستقرار الذي أصبح علامة مميزة للحياة في بلادنا .

٧ - أما فيما يتعلق بموضوع الحريات العامة :

فاننا نسجل بالتقدير روح النواضع وإيقاع الصدق الذي ساد بين الحكومة في الجزء المتعلق بالحريات العامة منه ، ونقدر للحكومة إقرارها بالشجاعة بأن الظروف الخارجية لم تترك لها الحرية الكاملة في رسم الطريق الذي يتفق مع قناعاتها وانها تتطلع إلى قيام مناخ أكثر ملائمة .

اننا مع الحكومة في قولها بانها لا تستطيع النظر إلى المباديء والشعارات مجردة عن الظروف الموضوعية التي تحكم البلاد ، وان الحكم على منجزات أي حكومة في مجال الحريات يجب أن يستهدف بالظروف الخارجية والداخلية للدولة وأن لا يقرر بعزل عنها .

وعلى كل حال ، فاننا نقدر عالياً التوجه نحو الديمقراطية والمشاركة في الحكم الذي اختارته الحكومة بتوجيه من القيادة العليا الحكيمة ، والذي يعتبر موقفنا هذا هنا موقف المراقب الناقد الناصح بعض من آثره . ونبيد أن الديمقراطية لا تتمتع إلا بالممارسة والتجربة ، وإن علينا أن لا نضيق صدرنا بما تحتبه الديمقراطية من اختلاف في الرأي والتقييم ، وحتى بالنقد القاسي أحياناً ، فمن يتصدي للعمل العام والعمل الوزاري والاداري هو من مل عام يفترض في من يليه أن يتحمل سماع الرأي العام حول قيامه بعمله وأن لا يضيّق خرقاً بمطالبات الناس وهمومهم صغيرة أو كبيرة .

وعوداً إلى الحريات العامة ، نشر إلى إبرزها وهي حرية الصحافة فنقرر بآديء ذي بدء (أن لا توجه نحو الديمقراطية بدون صحافة حرة)

يبرغ الناس فيها همومهم ومشاكلهم واشوائهم للمشاركة في حكم أنفسهم وفي تخطيط مستقبلهم ومستقبل ابنائهم . وحتى مجلسنا العتيق هذا ما جدواه ونفعه إذا لم تكن هناك صحافة حرة وافية قادرة على نقل حقيقة ما يدور في جلسات الناس والجهامير . ولن تكن البلاد حرة إلا

وبهذه المناسبة ننسأل عن مصر التوصية التي صدرت في المجلس يعرض هذا نظام الخدمة المدنية المقترح على المجلس باعتباره قضية عامة وليس لأنه نظام أو قانون .

٥ - بالنسبة للفساد والانحرافات الادارية والرشوة :

مع التسليم بوجود هذه الانحرافات وشيوعها في جهازنا الاداري ، فاننا لا بد وأن ننوه ونقدر الاجراءات التي اتخذها دولة رئيس الوزراء والمتميزة بالشدة وخاصة في قضايا الرشوة والاختلاس وفي تقرير احالتها الى المحكمة العرفية التي تصدر احكاماً رادعة سريعة ونحن نقدر للمحكمة العرفية هذا كل التقدير .

الا ان إيقاع العقاب هو جزء من حل المشكلة ، ولا بد من اتخاذ الاجراءات الكفيلة بمنع حدوث هذه الامور أو بكشفها حال وقوعها ويجب تطوير اساليب الرقابة على المال العام في دخوله إلى الخزينة وطرق استبدائه ، وفي اتفاقاته ايضاً .

وتجب محاربة روح الاستخفاف بالمال العام وبالبلافات الرسمية ، وإشاعة الانضباط الاداري والمحاسبة على الاهمال والتسبب .

واقترح هنا انشاء نيابة عامة ادارية تتولى مراقبة العمل الاداري ، وملاحقة الانحرافات الادارية وتقبل الشكاوي المتعلقة بها وتلاحقها وتتولى تحديد المسؤوليات من الانحرافات السابقة المكشوفة وخاصة في المشاريع الهامة التي تكبدت الدولة نفقات اضافية نتيجة للاهمال أو الانحراف فيها وسواء حدث ذلك في عهد هذه الحكومة أو في مهود سابقة .

٦ - وفيما يتعلق بالامن الداخلي :

ان أي مراقب منصف لا بد وأن يشهد بالاستقرار الحقيقي غير القائم على الارهاب الذي يشمل بلادنا ، بالرغم من اننا نعيش في منطقة يسودها العنف وعدم الاستقرار والاضطراب

هكذا من الأشغال

بصحافة حرة . وبالمقابل ونقول ايضا لا توجه نحو الديمقراطية بدون صحافة متحررة بمعنى ان على الصحافة ايضا ان تحرر من عيوبها الذاتية بنفسها ، ان تحرر من مركبات النقص والعداء الكائن للدولة ومؤسساتها ، تحرر من الاستغلال والدس ومن ان تكون بعيدة عن الرغبة في اقلية مراكز قوى ، بعيدة عن المبالغة والمزاودة والانتاج بعواطف الجماهير .

واذا لم تحرر الصحافة من هذه العيوب ان يكون حصادها الاخر الا الوبال على الديمقراطية والقضاء على الحريات .

ويتطبيق المباديء السالفة الذكر على الواقع الاردني نجد ما يلي :

ان لدينا صحافة على مستوى جيد من الاحساس بالمسؤولية وهي متطورة وتتطور باستمرار ، وتبارس قدرا جيدا من الحرية ، ولكن سوء الظن المتبادل اللاتشعوري بين السلطات وبين الصحف - امير موروث من عبود الاحتلال جعل الصحافة غير حرة تماما وغير متحررة تماما لذا فهي غير حرة تماما واحيانا تكون مراكز تجمع لقوى معينة معادية .

ولقد مارسات الحكومة على الصحافة سلطاتها المقررة بموجب الدستور وقوانين المطبوعات ، وهي ممارسة مشروعة لا نستطيع ان نلوم الحكومة عليها طالما انها تمارس بموجب قانون ، ويمبررات تقتنع بها .

ولكن بقاء الوضع الراهن لم يعد يتلائم مع الروح الجديدة والتوجه العام نحو الديمقراطية ونحن بحاجة الى تعديل حظر للقانون ، يعطي الدولة حقها في ممارسة سيادتها وحفظها في التدخل لمنع ايقاع الضرر بها وبمؤسساتها وبكيانها من خلال وسيلة الاتصال الجماهيرية (الخطيرة) الصحافة وحفظها في ترشيد الاتجاهات الفوضوية والتنافسية والقائمة على الربح على حساب المضمون ، وفي نفس الوقت يجب ان يؤمن هذا التعديل حق الصحافة في ان تقول الكلمة الخيرية المحررة المعيرة عن ضمير الشعب وتطلعات

الناس . وتنتزع لهذه الغاية ان يعدل القانون الحالي للمطبوعات بحيث :

١ - تعطي الحكومة فيه حق تعطيل الصحيفة لمدة محددة يتفق عليها دون مجال للطعن وذلك تبكينا للدولة من مواجهة بعض المواقف بصورة ناجعة لا يؤمنها احالة الامر الى القضاء ، على ان يمارس هذا الحق في اضيق الحدود وتلبية لمتطلبات السلامة العامة الحقيقية وضمن حدودها مفهوم السلامة العامة ، وضمن اطار حسن النية والفهم الواسع لمفهوم الحرية .

٢ - نعطي الحكومة حق اغلاق الجريدة نهائيا او الغاء امتيازها ، ويكون قرارها انشذ خاضعا للطعن امام المحكمة العليا الادارية او امام محكمة خاصة تشكل تشكيلا خاصا لهذه الغاية لمراقبة اسباب ومبررات اتخاذ هذا الاجراء وفق اصول خاصة وسريعة وذلك لان الصحيفة ليست مبررا للرأي فحسب بل هي ايضا اصبحت مشروعا اقتصاديا كبيرا يعيل مئات العاملين . ولا بد من ايجاد استقرار نفسي لهم وللمستقرين بهذا التعديل المتوازن تتحقق مصلحة المجتمع ومصلحة الدولة ومصلحة الصحافة والصحفيين والعاملين في هذه المهنة .

ونود هنا ان نبين ان الرغبة الحقيقية في اشاعة الحرية والديمقراطية هي اهم بكثير من توفير طرق الطعن القضائية ، اذ لا تعدم الدولة اساليب مستحدثة للتعطيل الفعلي للصحف اذا شامت ان تدوس القوانين والامراف .

وفي معرض حديثنا عن الصحافة وتعطيل الصحف ، ارى ان واجبي يدهوني للحديث عن صحيفة الشعب التي اثنى امتيازها . فابدي انني كما هو معروف اؤيد الحكومة في تحسبها لخطورة الدس الذي ورد في تلك الصحيفة ، كما انني اعارض بشدة سلوك وقيم النادي السياسي الذي ظهرت هذه الصحيفة وكأنها تتلأظ اظلاله ، ولكنني رغم كل ذلك ، ومصداقا على التوجه الاكيد نحو الديمقراطية الذي تلزمه حكومة الرئيس بدران بقوة المثل التي تمثلها حكومة الرئيس بدران .

دولة الرئيس :

قد تبدو مطالباتنا كثيرة ومتعددة وبعضها متسم بالمثالية ، وقد تبدو انتقاداتنا لاذعة ولكن توقنا القديم الى المشاركة وثوقنا للتعبير عن الرأي والاستجابة الملتزمة التي تواجهنا بها حكومة الرئيس بدران ، واماننا الكبيرة التي نعلقها على هذه الحكومة . والفهم الجاد لرسالة الحكم الذي لسنه في بيانات الوزراء التي بين اغلبها وعيا بمشاكل الناس كلها تدعونا الى تبني هذا الموقف وكلمة اخيرة اقولها .

اذا كان اتخاذ موقف الناقد او المشفي لسلبات الحكم يحتاج الى شجاعة ، فان اتخاذ موقف المدفد للايجابيات في الحكم يحتاج الى شجاعة اكثر في مواجهة قوى عبيدة تمارس الارهاب الفكري .

وعلينا ان نكون قادرين على الوقوف شجاعة في الحاليين .

(٢)

دولة رئيس المجلس

الكلمة للسيد شمس الدين طاش
السيد شمس الدين طاش



فانني ادعو الى اعادة النظر في قرار الغاء امتياز جريدة الشعب خاصة وانها مملوكة لشركة مساهمة فيها مجموعة متنوعة من المساهمين وادعو الى موضوع الحريات العامة فاقول ان قدرا معقولا يمارس منها . خاصة اذا قيس بها يحدث في بلاد اخرى من كبت للحريات وارهاب للفكر . واذا تكلمنا بموضوعية اكثر وجراة اعظم نقول يكفي اننا هنا نمارس نقد الحكم ، واحيانا كثيرة نمارس العمل السياسي والحزبي المنظم ونحن لا نزال احرارا .

يكفي اننا نمارس النقد للحكومة والشتم للنظام ولا نزال رؤوسنا على اكفاننا . ولكن هذه القارئة وان تكن واردة ، لا تمنعنا من المطالبة بالمزيد من الانفتاح على الآراء المخالفة ونحسن نسجل لبين للرئيس بدران وعده بتحقيق المزيد في مجال الحريات العامة ، في حال توفر مناخات افضل . وننتطلع الى يوم نرى فيه تنظيمات سياسية وطنية تنشأ وتمارس نشاطها في رحاب الشرعية .

واماننا منا بان الصورة التي تكونها الدعاية المضادة عن عدد المعتقلين السياسيين هي مبالغ فيها وغير واقعية ، فاننا نعتقد ان ليس هناك ما يضر من اعلان اسماء المعتقلين وبيان التهم التي يمتثلون بسببها ونحن نثق ان الحقائق ستكون مدبرة للقوى المشككة والمعادية .

واستكمالا لموضوع الحريات نطالب باجراء تعديلات شاملة في القوانين المظفلة التي تصادر حق التقاضي وحق الطعن ، وباعادة النظر في قانون الاستملاك وقانون النقل على الطرق (المتعلق بنمر السيارات العمومية المباعية من الدولة) ، وقانون المالكين والمستأجرين وتعديل سلم الاعفاءات في قانون ضريبة الدخل الذي اصبح لا يتلاءم اطلاقا مع الوضع الاقتصادي الراهن . كما تدعو الى تبني قانون متطور للادارة المحلية ، يضمن ادارة محلية لا مركزية متطورة مزودة بصلاحيات حقيقية ، وباتساع الامن العام الى وزارة الداخلية اتباعا لمبدأ قانوننا وليس شكليا .

دولة الرئيس ،

حضرات السيدات والسادة .

بعد أن تفضل دولة رئيس مجلس الوزراء واصحاب المعالي الوزراء باطلاع مجلسكم هذا على منجزات الحكومة وتطلعاتها للمستقبل فمهم انما ادوا دورهم سواء فيما قام به كل منهم في مجال اختصاصات وزارته أو في بيان ذلك أمام هذا المجلس .

لذا فإن الخطوة التالية يجب أن تأتي من مجلسكم ليقيم بدوره من حيث إبداء الرأي والمشورة من خلال مناقشة هادئة هادئة للتوصل إلى توصيات تحقق المصلحة العامة ولا يفوتنا هنا أن نشكر دولة رئيس مجلس الوزراء على ما أفضى في إحدى جلسات هذا المجلس من أن الحكومة ستأخذ بتوصيات هذا المجلس بعين الاعتبار .

وانطلاقاً من مبدأ الرأي والمشورة مائتني أرجو أن أبدي الملاحظات التالية حول بعض ما ورد في بيانات السادة الوزراء .

أولاً - وزارة الصحة .

١ - من المعلوم الذي نتفخر به في الأردن بأن الطب والملاج عندنا هو في أعلى المستويات بالنسبة لبلدان المنطقة وخاصة مستشفيات القوات المسلحة بمدينة الحسين الطبية ، والمستشفى الرئيسي ، وكذلك مستشفى الجامعة الأردنية الذي خرج هذا العام أول دفعة من الأطباء ، وهنا يبرز سؤال يطرح نفسه - طالما أنه يمكن إدارة هذه المستشفيات بكل هذه الكفاءة لماذا لا تقوم وزارة الصحة بالتنسيق مع القائمين على إدارتها للاستفادة من خبراتهم في رفع مستوى مستشفيات الوزارة على الاتصال في الخدمة الفندقية التي شكى منها وزير الصحة .

ثانياً - وزارة التكوين :

في الجلسة قبل السابقة قال معالي وزير التكوين بأنهم يدرسون الطلبات المقدمة من قبل موظفي البلديات لتسهيلهم خدمة الأسنوائ

الاستهلاكية واعداد واكرر اشارة الى الموضوع املا ان تلي الوزارة طلبهم واعتقد ان الناحية القانونية لا تحول دون ذلك طالما وأنه اجيز تطبيقها على موظفي أمانة العاصمة .

ولا بد لي هنا ان انقل الى الحكومة متب موظفي البلديات عليها لانها لا تساهم حين اصدار بلاغات بايقاع الحسم على رواتب الموظفين في بعض المناسبات وتساهم حين اصدار بلاغات وانظمة منح الزيادات والعلاوات . ثالثاً - وزارة الثقافة والشباب .

هذه الوزارة من احدث الوزارات في بلدنا ولها مجالات واسعة وكثيرة ولكن اقتصر الحديث على مجال واحد هو اقدم من الوزارة نفسها وهو مجال مؤسسة رعاية الشباب التي من اهم اختصاصاتها الرياضة .

دولة الرئيس ، حضرات السيدات والسادة .

الكل منا يرى ويشاهد كيف ان الرياضة أصبحت تسير على خط متواز مع السياسة بل وتلعب في السياسة ادوار لها اهميتها وعلى سبيل المثال فان تطور الرياضة في البلاد العربية في السنوات الأخيرة وانتساب اتحاداتها المحلية إلى الاتحادات الدولية ورفضها للاشتراك في الدورات والالعاب الرياضية التي تشترك فيها اسرائيل أدى إلى ابعادها عن النشاطات الرياضية في المنطقة ، ولما للرياضة من اهداف سامية فإن العالم أصبح يوليها العناية الفائقة .

ولقد اشار معالي وزير الثقافة والشباب إلى الموضوع وأوضح أن بلدنا يعاني من نقص المدربين .

ولكن المدرب هو احد عناصر الرياضة وبالإمكان استيراده من الخارج إلا انه هناك عنصر آخر هام جداً يجب توفيره وتأمينه قبل المدرب ولا يمكن استيراده من الخارج بأي حال من الأحوال وهو اللاعب الذي يقوم المدرب بالتدريب عليه .

ومن المؤسف أنه لا يوجد في المملكة سوى لاعب واحد له سور ومدركات وهو استاد

فهل لنا ان نرجو الحكومة لازالة مثل هذه الازدواجية بان تكون المقابر والاراضي المخصصة لها والواقعة ضمن حدود البلديات ملكاً للبلديات تقوم هي بالإشراف عليها وتسويرها وتشجيرها والغائها والتصريح بالدفن فيها ومنع الدفن فيها طبقاً للأنظمة الخاصة بها .

خامساً - وزارة الشؤون البلدية والقروية .

دولة الرئيس ، حضرات السادة .

هذه الوزارة من اهم الوزارات لان اختصاصاتها تتعلق باخص خصوصيات حياة المواطنين ومعيشتهم لكن البلديات هي المسؤولة عن توفير مياه الشرب وإنشاء الطرق وتأمين الكهرباء والإشراف على نظام المكن والقرى وتنظيم الابنية وغير ذلك من الامور الحيوية الهامة . والمتبع لنشاطات البلديات يرى كيف ان الخط الباني لهذه النشاطات يسير في هبوط تدريجي وباعتقادي بان اللوم في هذا ليس على الوزارة والبلديات محسوب بل ان المواطنين ايضا يقع عليهم جانب من اللوم .

فالوزارة مطلوب منها سرعة انجاز تعديل قانون البلديات المعمول به منذ اكثر من عشرين عاماً وقد اشار معالي الوزير في بيانه بأنه تم تشكيل لجنة لهذه الغاية وتأمل ان تأخذ اللجنة هذا الموضوع بصفة الاستعجال لوضعه موضع العمل خلال اقرب وقت .

أما البلديات التي ازدادت في الأونة الأخيرة الضخامة عليها بشأن تقصيرها في أداء الخدمات فانها تعزو ذلك إلى قلة مواردها التي أصبحت لا تتناسب وحجم الجهد المبذول على عاتقها كما وان رؤساء البلديات يتشبهون لعدم تمتعهم بصلاحيات شخصية تمكنهم من الإشراف المطلق على موظفي البلديات من حيث التعيين والترقيع وصرف الزيادات السنوية واعطاء الاجازات وايقاع العقوبات حيث ان نظام موظفي البلديات ينص على موافقة الحاكم الإداري ومعالي وزير الشؤون البلدية والقروية على تعيين موظفي البلديات حسب درجاتهم كما لا يملك رئيس

مجان الدولي في مدينة الحسين للشباب كما وان معظم المدن محرومة من الملاعب البدائية لهذا فاقني باسم الشباب الرياضي اتبنى من الحكومة ان تخصص مبلغاً من المال لغايات إنشاء الملاعب في المدن بالتعاون مع وزارة الثقافة والشباب والبلديات .

وبالنسبة للرياضة هناك امر آخر لا بد من الإشارة إليه وهو الادوات الرياضية التي أصبحت تباع بأسعار عالية جداً ومن الواجب مراقبة اسعارها وتحديد لها اسعار معقولة

رابعاً - وزارة الاوقاف والشؤون والمقتات الاسلاميية :

لم يتطرق معالي وزير الاوقاف الى موضوع المقابر كان الامر لا علاقة له بهذه الوزارة .

دولة الرئيس ، حضرات السادة .

كل الاراضي المخصصة للمقابر تسجل تلقائياً لدى دائرة التسجيل باسم وزارة الاوقاف التي لا تقوم بأي خدمة في هذا المجال وترك ذلك للبلديات بالنسبة لما يقع منها ضمن حدود البلديات ونتيجة لهذه الازدواجية في الصلاحيات فان أزمة مقابر حادة لا تزال قائمة في مدينة الزرقاء ولا يجد الناس حلاً لها سوى نبش قبور موتاهم القديمة لدفن موتاهم الجدد . وقد كان بالإمكان حل الموضوع ولكن الازدواجية في الصلاحيات حالت دون ذلك - فبعد ان امتلأت المقابر رأيت البلدية استغلال أرض كانت قد خصصت منذ أكثر من عشرين عاماً للمقابر - ولكن لدى الكشف تبين انها أو معظمها ذات طبيعة صخرية بالاضافة إلى انها وخلال هذه المدة الطويلة قد احيطت بالأحياء السكنية لذا رأى المجلس البلدي تقسيم هذه الأرض وبيعها بالزاد العلني لشراء أرض مناسبة وقد كان بالإمكان شراء أرض تزيد مساحتها عدة مرات من مساحة هذه الأرض ولكن تبين انها مسجلة باسم وزارة الاوقاف التي رفضت الفكرة وقالت ان على البلدية ان تشتري أرضاً من موازنتها لغايات المقابر والوزارة ستستغل هذه الأرض لغايات أخرى وهكذا أهمل الموضوع .

كلنا من أهل

البلدية ولا المجلس البلدي منح الموظفين اجازة ولو ليوم واحد الا بعد موافقة الحاكم الاداري . ولا يعاقب الموظفون المصنفين ولا يعزل ولا يجازي الا اذا قدمت بحقه شكوى وشكل المجلس البلدي لجنة تحقيق أي ان الموظف الذي يتأخر عن الدوام لا يحق لرئيس البلدية توجيه انذار اليه او معاقبته الا من خلال المجلس البلدي .

اما المواطن ويصفته احدى جهات تمويل البلديات فان عليه ان يقوم بدفع الضرائب والرسوم المطلوبة منه عند استحقاقها للتأمين البلدية من القيام بخدمته كما وان عليه ان يتعاون معها في كافة مجالات الخدمة بالتقديم بالتطبيقات والارشادات الموجهة اليه .

دولة الرئيس ،

بعد ان انبثت كلامي عن العموميات ارجو ان اوجز بعض خصوصيات لواء الزرقاء ومدينة الزرقاء .

١ - بلدية الزرقاء : وهذه البلدية يجب ان تحظى بعناية خاصة من الحكومة ووزارة الشؤون البلدية والقروية لانها تتحمل مسؤوليات كبيرة اضعاها مضاعفة عن حجم مواردها ولهذا البلدية بعض المشاكل التي تحتاج الى حلول سريعة لكي لا تستفحل وتتطلب الى ازمات مستعصية الحل وهي :

١ - مشكلة المياه التي بدأت تظهر خلال السنتين الاخريتين في عوجان وطريق ياجوز لبعد هذه المناطق عن منطقة ضخ المياه والفراغات ، وكذلك موضوع شبكة المياه القديمة المتردية والتي يترسب منها ما نسبته ٤٨٪ من المياه المخفوخة حسب احصاءات بلدية الزرقاء وقد رفعت البلدية الى وزارة البلديات الجسول المقترحة لتتغلب على هذه المشاكل طالبة منحها الغروض اللازمة لهذه الغاية .

٢ - نظام المدينة وجمع النفايات : هذه المشكلة ناجمة عن احجام مبالا الحطيين من العمل في هذا المجال بالاضافة الى ارتفاع

الاجور التي يطالب بها العمال المستوردين هذا ان امكن تأمين عدد من السيارات بحيث تشكل هناك فرق محمولة لجمع النفايات من الاحياء والاسواق ، ولكن البلدية لا تملك الاموال اللازمة لشراء هذه السيارات وهي بالتالي تحتاج الى مساعدات او قروض بصورة مستعجلة لتأمين هذه السيارات .

٣ - اما الامنية الغالية لسكان الزرقاء: فهي المجاري العامة التي اشار اليها معالي الوزير في بيانه بان الوزارة انجزت دراسة كاملة لمشروع مجاري المدينة ولكن الوزارة لم تتمكن من وضعه موضع التنفيذ لعدم توفر الامكانيات المالية وهو امر مخيب الامل لسكان الزرقاء الذين كانوا قد سمعوا اخبارا حول الموضوع وذلك ان الحكومة جاهدة في انجاز دراسة مشروع مجاري الرصيفة بمشروع مجاري الزرقاء لان مشروع تزويد العاصمة بياه الشرب من سد الملك طلال لن يتحقق الا بعمل مجاري عامة في الزرقاء والرصيفة لان الفضلات التي تنساب الى سيل الزرقاء من المعابل والمصانع والحفر الامتصاصية على امتداد السيل تؤدي الى تلويث مياه السيل المذكور وحيث ان بلدية الزرقاء عاجزة عن القيام بهذا المشروع فان سكان مدينة الزرقاء يتقدمون الى الحكومة الموقرة باجر الرجاء للعمل على انجاز المشروع .

وبهذه المناسبة لا بد من الاشارة الى منطقة السيل المذكور في الزرقاء التي تشكل اكبر مصدر لتلوث البيئة سواء بالنسبة لتواجد المصانع فيها او الفضلات والروائح الكريهة المنبعثة منها .

٤ - الطريق :

يطالب سكان بعض قرى لواء الزرقاء بتعميد الطرق الموصلة الى قراهم وخاصة قرى ناحية بربين ، ولدى وزارة الاشغال العامة على ما اعتقد دراسات لهذه الطرق .

٥ - اراضي الخربة في الزرقاء والازرق وموضوع تمويلها على واضعي اليد امرا اخذ

وقتا طويلا مع ان الجهات المختصة كانت قد ومنت بانتهاء الموضوع خلال اقرب وقت والمعنيون بهذا الامر يرجون الحكومة بالاسراع في استكمالها .

دولة الرئيس ، سيداتي سادتي

هذا ما استطعت ايجازه عن مشاكل مدينة الزرقاء ، املا ان يقع ذلك من الحكومة موضوع الاعتبار والاهتمام وشكرا .

(٣)

دولة رئيس المجلس :

نفعل امين بك شكري

السيد امين شكري :



دولة رئيس المجلس ، حضرات الزميلات والزملاء

ان بيان دولة رئيس مجلس الوزراء الذي تقدم به الى هذا المجلس ، انما يمثل حلقة جديدة في سلسلة الاجراءات التي اعتمدها الحكومة في اطلاع المجلس على مختلف الجوانب التي يقوم عليها واقع البلد وتبني عليها سياسته ، ليكون للمجلس من ذلك كله اساس من المعرفة الواضحة التي تمكنه من اعطاء المشورة في القضايا التي تطرح عليه او في القضايا العديدة التي يتوقع منه

الشعب ان يبدي فيها رأيا صائبا ومشورة منتجة ، لذلك اجدني مرة اخرى راغبا في ان امير عن تقدير الكبر لحرص الحكومة على ان تلتزم بها يجعل علاقتها بهذا المجلس سليمة دائما وبما يمكنها من ان تستمع الى الراي من كل زوايا النظر وابعاده .

دولة الرئيس ، حضرات الزميلات والزملاء

ان القضايا الكثيرة التي جاء على ذكرها بيان دولة رئيس مجلس الوزراء جديرة بعناية المجلس واهتمامه واحدة ، على الرغم من ان بعضها يستأثر باهتمام شعبنا والراي العام فيه اكثر من غيره .

وانني اذ اركز على الجانب السياسي من بيان دولة رئيس مجلس الوزراء ، ذلك الذي ينصب في النهاية على تفسير المبادئ التي ننادي بها في حياتنا العملية والوطنية ، غلقنا عني بان الوصول الى مصطلحات اساسية في هذا المجال والوصول الى صيغة صحيحة وسليمة في علاقات الدولة بمواطنيها وعلاقة المواطنين بدولتهم ، انما يمثل الاساس المثل الذي منه نطلق في بناء وطننا وحمل مسؤولياتنا العامة بايمان وثقة .

ان ما عبر عنه دولة رئيس مجلس الوزراء من ان الهدف الثابت للحكومة اية حكومة في هذا البلد ان توغر للمواطن رخائه وهانئه وان تحيطه بجزو من الامن والاستقرار ، يلقي بالغ التقدير ، وانني ارجب في ان اضيف بان الترجمة الواقعية لهذا الهدف ، لا يمكن ان تكتمل الا اذا ادركت الحكومة اية حكومة في هذا البلد بانها حين تنفذ احكام الدستور فيها نص عليه من حقوق للمواطنين الاردنيين خصوصا ما جاء في المواد المدرجة في الفصل الثاني ومطلع الفصل الثالث منه ، فانها تمارس اهم واجبات الدولة وربما اعظمها اثرا في تكوين البنية الاساسية والسليمة للمجتمع ، والتي يترتب عليها والى مدى بعيد بناء قدرات هذا الشعب على ممارسة دوره الحضاري البناء على الصعيدين القومي والانساني بشكل عام وقدرته على التصدي للاخطار التي تحيط به وبوطنه بشكل خاص .

هكذا من الأشغال

دولة رئيس المجلس، حضرات الزميلات والزملاء

ان المبادئ التي استقرت عليها احكام الدستور، في تكريس حقوق الشعب وحقوق المواطنين، انما جاءت من ثلاثة منابع اساسية:

المنبع الاول: في اننا تكريس للقيم التي نافذت البشرية من اجل تكريسها في وجه الطغيان وقوى الشر وكان انتصارها معبرا عنها في الرسائل السماوية وفي قيم الحضارات جميعا.

المنبع الثاني: يرغبتا به تراث اجدادنا الحضاري، يوم قرر الخليفة الراشد الثاني عمر بن الخطاب حق الناس في ان يكونوا احرارا كيوم ولدوا، واستهجن ان يسمح وال نفسه ان ينقص من حرية الناس او ان يعتدي عليها فوجه اليك تلك الرسالة المشهورة - متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم امهاتهم احرارا - وقد قالها باصالة المؤمن وطاب ثبته الوائق بنفسه ورسالته وبشعبه فكان لهذه الالة من هذا المبدأ وغيره من المبادئ الحضارية المتطورة ما اهلها لان تكون بمثابة الهدى والامل الانسانية.

والمنبع الثالث: ان الانسان في وطننا انسان مسؤول يعرف التزاماته وواجباته، لذلك فهو جدير بالتمتع بالحقوق التي يتمتع بها الانسان المتحضر على أي جزء من هذا الكوكب الذي نعيش عليه.

ان المبادئ التي استقرت عليها احكام الدستور، ليست مجرد مقدمات انشائية لاحكام اخرى تبطلها او تعطلها او تحل محلها، بل انها مبادئ متصودة لذاتها معنية بكل حرف فيها، فهي الاصول والقواعد المستقرة، وغيرها الاستثناء - والمؤقت والمباين لذا كانت هي الاصل وهي المصدر للقوانين التي تخرج لتفسر تلك المبادئ تفسيراً لا يخرج بالمبدأ عن مستناره ولا يفوته الى نقيضه.

وهي بتضاهي وبروحها وفلسفتها معيار الديمقراطية ويتجاسس القوانين والانظمة والممارسات، على قانون ينطق الدستور او أي حكم من أحكامه، وكل تصرف يناقض نص الدستور أو

روحه فانه باطل وغير شرعي. وهذا هو الالتزام الحقيقي بالشرعية: التزام المسؤول بتأجيله التزام المواطن في إطار التوازن الذي يحول دون الطغيان كما يحول دون الفوضى.

من هذه النظرة بالذات، غاننا تفهم الاشارات المديدة التي وردت في الدستور الى ان حقوق المواطنين انما تمارس ضمن حدود القانون، فهي تعني القوانين التي تنظم الممارسة ولا تلغيتها او تحريفها عن مقاصدها واغراضها، وتعني - القوانين التي تؤكد مبادئ هذه الحقوق أي مبادئ الدستور واحكامه، فلا تلغيتها عمليا او تفريغها من محتواها من خلال التطبيق.

دولة رئيس المجلس، حضرات الزميلات والزملاء

اننا لنشكر الله على كل خير اصابتنا وندعوه سبحانه ان يجنبنا شر اعمالنا، واننا لنشكره سبحانه على نعمة الامن ونرجوه سبحانه ان يجعلها سائغة شاملة، تصيب كل مواطن ومواطنة، ولو كان له رأي غير رأينا او مارس حقاً من حقوق المواطنة ووفق احكام دستور بلده ولو بطريقة لم تعجبنا او تختلف معه عليها.

واننا لنشكره سبحانه جلت قدرته ان لحق بين شعب هذا البلد مجموعة واعية مدركة، لم تنزل الى ما انزل الى غيرها من انحرافات وعاهات فكانت مثلاً طيباً على شعب متحضر واع، يتصرف بايمان وصبر على النفس حتى وهو يجتاز اقصى مراحل ايامه واشدها هولا، غما تورط في اقلية ولا طائفية ونأى بنفسه عن الجاهلية وعن الهيجية، فاكّد بذلك اصلاته ووحدة وجوده ووحدة مصيره متعالياً على كل ما تعرض له من اغراء الظروف والمصطادين فيها ليكون غير ذاته.

فكان شعبنا هكذا عنصراً أساسياً آخر نعتد عليه فيما نتمتع به من أمن.

اننا اذ نشكر الله جلت قدرته على كل هذا، لنرجوه سبحانه ان ينزل السكينة على قلوبنا فننتذكر بان دستورنا كان صريحاً حين اكسد في صدره وفي مادته الاولى ان المملكة الاردنية الهاشمية دولة عربية ومستقلة ذات سيادة،

يتناسب دائها وبصورة مضطربة مع الحقوق المتاحة للمواطنين: ذلك ان احساس المواطن بحريته وممارسته لتلك الحرية. وان اطمئنان المواطن الى كرامته المصونة وشعوره بالامن على ماله وعرضه وان ثقة المواطن بامن بلده وسلامة اراضيه والاستقرار عليها.

وان احساس المواطن بالمستقبل، مستقبل وطنه ومستقبله في وطنه. وان احساس انساننا بارتباطه بأرضه وانتمائه الى بلده ومجتمعه انما يمثل التفسير العملي والواقعي للحقوق الاساسية والدستورية بل هي الترجمة الحية لميثاق حقوق الانسان، وهي من بعد الشروط الواجب توافرها لصنع المواطن الصالح، المواطن الايجابي في موقفه القادر على حمل مسؤولياته الوطنية، لا المواطن السلبي الذي ينتهي امل وطنه به ان يدفع اذاه عن وطنه ومواطنيه.

دولة رئيس المجلس، حضرات الزميلات والزملاء

في غمرة التيه الذي تشهده امتنا وفي حلبة السباق الشرس الى التخلي عن المبادئ والقيم يحلو للبعض ان يقارن ويستنتج، فيجد من اخطاء الغير او انحراف الغير او تخلي الغير عن مبادئه مدراً في التخلي عن كل مبدأ والتشكيك في كل قيمة

وانني في غمرة التيه هذا، ارجب في ان اؤكد ايماني وایمان العديد من ابناء الجيل الذي انتهي اليه وایمان الشعب الذي انتشر بالانتماء اليه، الى مناقبه وفضائله، والى مآسيه ومماتاته بحقوق هذا الشعب وحقوق الانسان والناس غيه بحقوقهم الدستورية وحقوقهم العامة بحقوقهم في ان يتمتعوا بحريتهم، بحقوقهم في ان يكون لكل منهم رأيه وان يكون قادراً على التعبير عن رأيه وبكل الوسائل المشروعة. حقهم في ان يطلعوا على الحقيقة ويتعاملوا مع الحقيقة، حقهم في ان يتصلوا بمصادر المعرفة المقروءة والمنظورة والمسبوعة والمباحة لكل الناس في العالم المتبدن، دون تدخل من احد.

ايماني بحق الناس في ان يتسابقوا الى الخدمة العامة والى حمل مسؤولياتهم، لا كموثقف في أجهزة الدولة فقط وانما كمواطنين مسؤولين

ملكها لا يتجزأ ولا ينزل عن شيء منه، والشعب الاردني جزء من الامة العربية، ونظام الحكم فيه نيابي ملكي ورأسي.

فليس من حق احد ان يخشى على هذا الوطن، اذا حاول شعب هذا البلد بمختلف بنياته الفردية والجماعية، ان يؤكد حقيقة وطنه كوطن عربي وان يؤكد ذاته كجزء من امة عربية موحدة الوجود رغم الحدود، وموحدة المستقبل والمصير سواء اكان مستقبلاً مشرقاً كما نتمنى او مظلماً لا سمح الله.

وتبعاً لذلك فان ممارسة المواطن لحقوقه الدستورية، ضمن مبدأ الالتزام القومي كما حددته المادة الاولى من الدستور، لا بد وان تكون ممارسة شرعية ودستورية وسليمة لا تمثل مأخذاً او عيباً يساق في وجه المواطن وعلى العكس من ذلك فان كل ممارسة مناقضة لمبدأ الالتزام القومي هي الممارسة المتهمة والمدانة، سواء اتخذت صيغة اقلية او تعبيرا طائفياً. وحسبي ان اذكر بخطاب جلالة الملك يوم تخريج الفوج الثالث عشر من طلبة الجامعة الاردنية فذكرنا، حين ذكر الجامعيين بهمة الجامعة في بناء الوطن حين قال - ان قوة الاردن في وحدة شعبه وتناسك ابناءه وایمان الاردن سواسية عليهم جميعاً نفس الواجبات لوطنهم كما ان لهم نفس الحقوق، لا مجال للتفريق بين ابناء الشعب الواحد على اساس اقليمي ولا بكان لفرقة طائفية او تحسبية وحين قال - ان ابناءنا في الجامعات كائناً ما كانوا في المدارس، هم مواطنو المستقبل وهم قادته ونحن لا نقبل للاردن في المستقبل الا ان يكون وطن الوحدة والقوة والتلاحم، وطناً حراً واتحاداً متين البنیان -.

دولة الرئيس، حضرات الزملاء والزميلات

ان قضية الشرعية قضية اساسية وخطيرة ونحن نمر على ان نعيش حياة حرة نمارس فيها حق العمل في قضايا ايماننا ومصيرها كبيرها وصغيرها، وتعامل معها وبسببها يختلف أوجه الرأي وأنواع التيارات السائدة على كوكبنا الصغير، ضمن إطار الشرعية ووفق بنطقها وضمن مبدأ مسؤولية افراد والجماعات عن وطنها ومستقبله وعن مكتسباتها وتطورها بشكل

أيضا وعن طريق الالتقاء الحر والمنظم على شكل أحزاب سياسية قومية وطنية ومشروعة .
انني استاذن دولة رئيس المجلس ان اخاطب في هذه الفترة دولة رئيس مجلس الوزراء ، وادعوه الى موقف ينطلق من الايمان بهذا الشعب ، بغضائل انساننا ومزاياه ووعيه واحسانه بمسؤوليته . ادعوه الى موقف يتود الى سياسة جديدة تמיד الى مواطننا قدرته على ممارسة مواطنة ايجابية وحقيقية من خلال احقاق الحقوق ورفع التحفظات وتخفيض الدولة من شعورها الدائم بالحاجة الى المعالجات الاستثنائية والتواعد والقوانين الاستثنائية في بناء الموقف وممارسة الفعل .

ادعو الحكومة الى موقف جديد يمثل منعطلا كبيرا وعظيما لا في حياة هذا البلد فحسب ، ولكن في حياة الامة العربية . الى موقف ترجم غيه الحرية والديمقراطية لا بروحها العلية ولكن بتفاصيل حياتنا وفي اقامة مؤسساتنا السياسية وضمان الحقوق الدستورية بنصها وروحها . بعيدا عن سوء الظن ومنطلق الوصاية الابدية ، ولنكون من بعد الفريق الذي يقيس الاخرين موافقهم عليه لا الفريق الذي يقيس موافقه على موافق الاخرين .
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

دولة رئيس المجلس

الكلية للسيدة نائلة الرشدان



السيدة نائلة الرشدان :

دولة الرئيس ، حضرات الاعضاء

اشكر دولة رئيس الوزراء على البيان الذي قدمه ليما يتعلق بالسياسة الداخلية وكذلك اصحاب المعالي الوزراء . ولقد ثرات بيان دولة الرئيس واستوفتني الفترة المتعلقة باستقلال القضاء حيث ورد - وسيبقى استقلال القضاء الاردني في كل الظروف مصونا لا يمس وحرا لا تاتر عليه لغير الضمير وسيادة القانون الذي حرصت هذه الحكومة كما وعدت منذ اول يوم لها في ان تؤكد احترامها وحمايتها له ليظل تضامنا هو الدعاية الحقيقية والضمانة الرئيسية لحماية الحق والمعدل .

من هنا اردت ان انطلق لاتحدث بعض الشيء عن استقلال القضاء وما اقترح ان يوصى به للعمل لدى تحقيق ما تهدف اليه الحكومة في هذا المجال والعمل معا على جعل القضاء الاردني يتبع بهذا الاستقلال على اكل وجه .

١ - ١ - الملحوظ ان كثيرا من التشريعات تنص على ان القرارات الصادرة من الادارة غير خاضعة للطعن لدى محكمة العدل العليا وهذا يخالف الغاية التي استهدفها الدستور من احداث هذه المحكمة كذلك فان التعليمات العرفية تدحجبت محكمة العدل العليا عن النظر في الطعون المقدمة لالغاء القرارات الادارية باستثناء الطعون الانتخابية المتعلقة بالبلديات والمجالس المحلية والادارية . ولكن عندما صدر قانون البلديات لحق هذا الاستثناء وجعل الطعون المتعلقة بالانتخابات البلدية من اختصاص محكمة البداية . والغيت المجالس المحلية والادارية فلم يبق لمحكمة العدل اختصاص فيما يتعلق بالانتخابات وبقي النص دون مضمون اختصاص آخر لم توفقه التعليمات العرفية يتعلق بالحقوق التقاعدية . اما باقي القرارات الادارية فقد نصت التعليمات العرفية على وقف صلاحية محكمة العدل العليا من ممارسة اختصاصها . ولو نفذت التعليمات العرفية بحسب ظاهر نصها لما وجد المظلم من القرارات الادارية محكمة ذات اختصاص لتضيده .

٤ - بما يساعد على تحقيق العدالة ان يكون اعوان القضاة متحلين بالنزاهة والكفائية وان يكون عددهم متناسبا مع كثافة عملهم وانتقاء الكفاء سواء من الكتاب او المحضرين وجعل المحضرين من المصنفين .
ج - من كل ما سبق اقترح على المجلس الكريم ان يوصي الحكومة بما يلي :
١ - توسيع صلاحيات محكمة العدل العليا
٢ - اعادة اختصاص المحاكم العادية التي اوكلت الى المحكمة العرفية .
٣ - الغاء الشرط المنصوص عليه في قانون استقلال القضاء الذي ينيط بوزير العدل تنصيب تعيين القضاة .

٤ - تحسين اوضاع القضاء من حيث الراتب وغرض البعثات العلمية .

٥ - توسيع قصر العدل ونقل بعض المحاكم كمحكمة ضريبة الدخل من قصر العدل الى مكان اخر . وانشاء دار للقضاء العالي لانه كما يلاحظ ان دور الحكم تضيق بالقضاء لا سيما قصر العدل (ولقد لاحظت ان للمناخ والاوزان بناء حديثة مقابل محكمة العدل العليا بينما ليس له هذه المحكمة قوس يتناسب مع مقامها) .

٦ - ان يتولى المستشارون الحقوقيون في القوات المسلحة والشرطة تنفيذ قرارات المحاكم وتبليغاتها بأسرع وقت ممكن لان هذا يساعد على الفصل في الدعاوى وتحقيق العدالة بالتقرب غرضه .

٧ - توفير الكتب القانونية التي تصدر في العالم العربي ، والاشترك في المجلات الحقوقية حتى يطلع القضاة على المعالجات التي تتبناها قرارات المحاكم في العالم العربي ويكون ثمة تفاعل في الرأي ويساعد على توحيد التشريعات والمبادئ القانونية .

٨ - ايجاد ناد للقضاء او جمعية ترمي شؤونهم ويتاح بواسطتها التلاقي بينهم وتبادل الافكار واقتراح التشريعات التي تحقق العدالة للمواطنين .

٩ - تقوية جهاز التفتيش ليقوم بالرقابة حسب نصوص نظامه الذي يجب ان ينفذ بنصه وروحته .

لذلك اصبح من الضروري الغاء النص الوارد في التعليمات العرفية الذي يوقف صلاحيات محكمة العدل العليا والغاء التشريعات التي تعتبر القرارات الادارية محصنة . واشير بوجه خاص الى قانون التقاعد الذي جعل قرارات الاحالة على التقاعد قطعية وغير خاضعة للطعن ومعلوم ان الاحالة للتقاعد انما تتناول الموظفين الذين امضوا عشرين سنة او اكثر في العمل بينما الموظف الذي يرتكب جريمة وينهى عمله يحق له الطعن بقرار فصله وهذا الخلل باوضاع اولى بالرعاية لا سيما وان انتهاء الخدمة بسبب ارتكاب جريمة يكون نتيجة لاجراء تاديبية .

٢ - كذلك اشير في موضوع النزاع المتعلق بالاستهلاك فقد نزلت اختصاصات المحاكم العادية واسند الفصل فيها الى لجان ادارية وبالرغم من النص في ان يترأس هذه اللجان قاض الا ان غالبية اعضاء هذه اللجان هم من موظفي الادارة . ومعلوم ان القرارات تصدر بأكثريّة الاصوات وهي ليست ملزمة بان تدعو الفريقين لسماع حججه وهذا يخالف عن الضمانات التي يكفلها القضاء للمتخاصمين .

٣ - كذلك تم نزع صلاحيات المحاكم العادية من بعض الجرائم واستندت صلاحية البت فيها الى المحاكم العرفية رغم ان الضمانات المتوافرة في المحاكم تحق عدالة شكلا وموضوعا اكثر من المحاكم العرفية لان النزاعات تعرض على ثلاث درجات بينما تبت المحكمة العرفية بالدموى ويخضع قرارها لتصديق الحاكم العسكري وحده .

ب - ١ - المجلس القضائي حين تعيين القضاء مقيد بالمنسبين من قبل الوزير وفي هذا تحديد لحرية المجلس .

٢ - يلاحظ ان بعض القضاء يستقيلون من العمل بسبب الفارق الكبير بين دخل القاضي ودخل المحامي الامر الذي يستدعي وضع كادر خاص للقضاء لاستقطاب الكفاءات المتارة .

٣ - ان من حق القضاء او الحقوقيين ان يولدوا في بعثات للحصول على درجات علمية في فروع الحقوق المختلفة مثل القانون المدني والجزائي والقضاء الاداري .

(٥)

دولة رئيس المجلس

الكلية للدكتور موقق الفواز



سماعة الدكتور موقق ناصر الفواز :

دولة الرئيس ، حضرات السيدات والسادة

لقد ساعدني الحظ فجاء دوري متأخرا فاستجعت الى الاخوان وقد ناقشوا تقارير من الوزارات المختلفة بأسهاب وتفصيل بما وُجس على الخوض في نفس المواضيع واعدت كتابة ما حضرته وحصرت في موضوع اختصامي وهي وزارة الصحة فقد اعد التقرير بطريقة علمية جدية ومختصرة ، وبالرغم من تسوؤ الارقام المقدمة الدقيقة فقد سخرنا الوزير كمادته بالتسلية الرقيقة وانتقل بنا من احصائيات طريقة في بظهرنا ولكن المعنى وراءها كبير الى معلومات تثير الطق وهي ان الخصوبة انخفضت في بلدنا ولو ان ذلك مشكوك به لاسباب علمية وصحية وفتاوية .

لا شك ان هناك تغير كبير بالارقام وقد كانت نسبة الولادات في الخمسينات ٦٥ بالالف والستينات ٣٠ بالالف واصبحت الان ١٤٥ بالالف وارتفع معدل توقع الحياة الى ٥٩ سنة للاناث و٧٥ سنة للرجال وكان ٤٦ سنة للاناث و٤٥ سنة للرجال . وهذا الانخفاض في نسبة الولادات والارتفاع في معدل توقع الحياة له مدلوله في عالم الصحة وهي خطوة كبيرة جدا في فترة قصيرة .

ركزت وزارة الصحة في خدماتها على الطب الوقائي والملاحي بشكل عام ولو بدلنا كلمة طب وقائي بطب الصحة العامة لكان المفهوم اوسع واشمل فالصحة العامة هي اكتمال من الناحية الجسمية والعقلية والنفسية والاجتماعية وليست مجرد خلو من المرض او المعاهة . فالصحة العامة تشخص وتعالج المشاكل الصحية الموجودة في البيئة مع توفير احتياجات البيئة الصحية وبمدها بها . وهي علم وفن منع حدوث المرض والوقاية منه وامالة الحياة والعمل على تحسين صحة الافراد وصحة البيئة .

ويتضح من هذا المفهوم الجديد ان مجال الصحة العامة يشمل تهئية المجتمع لتقبل الخدمات الصحية والاستفادة بها اقصى فائدة تعود عليه بالملحة القصوى ، ووجه الخلاف بين ميادين الصحة العامة والطب العلاجي ، ان هدف الاول المجتمع وهدف الثاني الفرد في التشخيص والعلاج . وخدمات الصحة العامة تؤدي للجميع والبيئة كلها وهدف الصحة العامة هو بناء مجتمع من افراد اصحاء بمعنى الصحة الجسمية والعقلية والنفسية والاجتماعية ويشمل العمل في ميدان الصحة العامة :

١ - صحة البيئة :

وتشمل المنازل الصحية وتخطيط المدن والقرى وتزويد المياه النظيفة للشرب والطرق الصحية للخطص من الفضلات والنفايات ومكافحة الحشرات ومنع تلوث الهواء والمياه بالنفايات الضارة للمصانع ومراقبة الافذية .

٢ - الصحة الاجتماعية :

وتشمل صحة الحوامل والاطفال وعمل المصانع والمهنيين صحيا كما تشمل فحص الراغبين في الزواج والوقاية من الامراض التناسلية وميدان الصحة المدرسية .

٣ - مكافحة الامراض المعدية :

وتشمل عزل المرضى بامراض معدية وعلاجهم والتطهير والتعقيم والتحصين ضد الامراض المعدية .

٤ - تحسين الصحة العامة :

بالمنية بالتغذية السليمة الصحية ونشر الوعي الصحي لضمان الاستفادة من البنىة السابقة وتعاون المجتمع ايجابيا .

والصحة العامة عمل غريق متكامل من الاطباء الوقائيين والقابلات والمرضات وخبراء التغذية وخبراء مكافحة الحشرات والمتقنين الصحيين والاختصاصيين الاجتماعيين والمهندسين الصحيين وخبراء الصحة العامة .

كما ان هناك هيئات اخرى تبدو في ظاهرها بالبعيدة عن ميدان الصحة العامة ولكنها تعمل جنبا الى جنب مع فريق الصحة العامة للوصول للكمال الصحي وهي : النابيات الاجتماعية ، الخدمات البيطرية ، رعاية الشباب ، الجمعيات الاهلية مثل جمعية الهلال الاحمر وجمعية مكافحة السل وجمعية الاسرة البيضاء وتنظيم الاسرة .

واود الان مناقشة بعض ما جاء في التقرير سن الطلاب بين الخامسة والرابعة عشرة يشكلون ٣١٪ من عدد السكان لذا يستحسن ان تضاف خدمات الصحة المدرسية لراكز الصحة الاساسية وان يكون في كل محافظة قسم للتغذية الصحية .

التامين الصحي :

لم يتطرق التقرير الا الى رسوم الاشتراك . ان هذا الانجاز الذي هو احد مفاخر وزارة الصحة وشرة جهد وفكر كبير ويخدم فئة مكافحة هي الموظفين مقابل اقتطاعات من رواتبهم . لهذا

اقترح ان تكون هناك مؤسسة مستقلة تستثمر اموالها بحيث تدبر على المؤسسة نوعا من الوارد . وبذلك تكون نواة مؤسسة التامينات الاجتماعية او قدوة لها . ويجب ان تزداد الرقابة على طريقة تحصيل الرسوم الواجب جبايتها لقاء خدمات مقدمة ومنصوص عليها بالنظام . وان تكون الرسوم متحركة لتباني التكلفة حتى يتم التوازن بين واردات المؤسسة ونفقاتها والاعفاءات محصورة بشكل او اخر وغير مرتبطة بـمـزاج الطبيب المعالج او الاداري المسؤول . والاموال المتوفرة تستخدم في تحسين مستوى الخدمة وشراء المعدات اللازمة وزيادة رواتب الكوادر الفنية وتشجيعهم على البقاء في الوزارة وللحد من هجرة القطاع العام للقطاع الخاص وهي الهجرة التي تضر بوزارة الصحة . او ايجاد نظام مثل نظام مستشفى الجامعة لتحسين اوضاع الاطباء وهي الطريقة الوحيدة للاحتفاظ بهم . اذ ان هجرة الاطباء لا تؤثر عدديا فقط بل تحرم الوزارة من كفاءات وخبرات مكتسبة على مر السنين وهكذا تصبح الوزارة مكان للتدريب وكسب الخبرة والشهرة .

موارد الوزارة :

بلغت (٧١١٧٨٨) دينار وهي حصيللة جهد ٤٠٨ اطباء و٤٤ طبيب اسنان و٣١ صيدلي عدا بقية كوادر الوزارة في سنة كاملة لذا اعتقد ان هناك تساهل مقصود في تحصيل اجور العمليات والولادات والمعالجة وثمن الدواء من القادرين . فاذا تذكرنا ان عدد العمليات ٢٠ الف والولادات ١١ الف واماخالات المستشفيات ٦١ الف نجد ان هذا المبلغ قليل جدا واعتقد ان على المواطنين القادر والمستفيد من هذه الخدمات المشاركة في النفقات . وخاصة المصابين بحوادث السير بواسطة مركبات مؤمن عليها من قبل شركات تامين عالمية .

مراكز الامومة والطفولة :

موزعة بشكل جيد وتغطي جميع المملكة وعملها ممتاز ولكن لو يقتصر توزيع الاغذية على المراكز النائية والفقيرة فقط .

كلنا من أهل

مدارس التمرين والقبالة :

مشكلة عدم الانبثاق عليها قديمة ، ولم تتمكن الاجهزة المعنية من حلها . علو اقيمت ندوات وبرامج توعية يقوم بتخضيرها اخصائيو في هذا المضمار لتغيير اساليب التفرغ الكلاسيكية المتبعة حاليا وهي ارسال ممرضات وقابلات الى المدارس للتحدث مع الطالبات بقصد تشجيعهن على الانتساب . هذه الطريقة غير مجدية لذا اقترح اولا زيادة راتب الطالبة اثناء الدراسة بحيث يكون مغري .

ثانيا : تخفيض عدد سنوات الدراسة في الكلية الى سنتين مع برامج مكثفة وتقليل المواد النظرية كالشرح والدروس الاخرى الغير عملية مع الاحتفاظ بعدد ساعات الدراسة واعادة توزيعها وتغيير برامج الدراسة والتركيز على الناحية العملية مع مراعاة جميع الامتيازات والحقوق المكتسبة سابقا .

التدريب والتمهينات :

ان كفاءة العاملين في وزارة الصحة كفاية لتدريب اطباء حسب احتياجات الوزارة في جميع الفروع وجعل هذا التدريب معترف به وتنظيم الاختصاص واعطاء التدريب الذي يكمل تدريبه بعد سنوات معينة شهادة حسب برنامج موضوع ومدرّس . والتمهينات للخارج يجب ان تكون قصيرة وهذا الاطلاع والثقافة وبذلك يمكن ان تتاح الفرص لأكبر عدد ممكن من الاطباء ان يذهبوا للخارج .

واود ان انبه الى ان امكانية التخصص في انكفرا وامريكا أصبحت صعبة جدا فقد أصبح شرط اساسي لكل طبيب يود التخصص في هذين البلدين ان يجتاز عدة امتحانات قبل ان يقبل في أي كلية . والهدف من هذه الامتحانات الحيوية دون قبول الاطباء الاردنيين في الدول المذكورة . ولا يجتاز هذه الامتحانات الا النواحي . ونتيجة لذلك بدأت لمواج الاطباء تتجه الى الدول الشرقية وبعد سنوات سيكون طابع الطب في الاردن هو طابع الدول الشرقية . وهناك مارق شاسع بين طب الدول الشرقية وطب الدولتين المذكورتين من

حيث المستوى الفني . لذا اعتقد انه من واجب الدولة العمل على ايجاد حل لهذه المشكلة إما بتخصيص عدد محدود من الامكن او الاتفاق على خطة معينة لمواجهة هذا التمييز العلمي .

واقترح ان تتعاقد وزارة الصحة مع عدد من الاطباء الاردنيين الذين مضى على تخرجهم وتخصصهم فترة طويلة من الزمن ، ليومين في الاسبوع يوم للمحاضرات ويوم للمعليات او المداواة . وهؤلاء بخيرتهم وحسنهم ووطنيتهم على استعداد ان يقدموا للاطباء المتدربين خلاصة خبراتهم في هذه السنوات الطويلة وقد تحدثت مع عدد منهم غابدى الكل استعداده بمقابل او بدون مقابل وهذا لا يعني اننا لا نق او نعتد على الكوادر الموجودة حاليا ولكن خبرة السنين وتجربة العمر لها اهميتها .

وعلاقة الوزارة بالقطاع الخاص تأتي من خلال المجلس الصحي العالي ونقابة الاطباء وفي المناسبات فقط . يجب ان تتوطد العلاقة بينهما ويكون العمل بالتنسيق والتعاون . وللتاريخ اذكر ان لاول مرة يكون هناك تعاون وثيق وعلاقة جيدة بين الوزارة والنقابة وذلك في عهد الوزارة الحالية .

ولا بد في هذا المجال ان نقرر بان محاولات تاليف مجلس صحة عليا قد قايت اكثر من مرة . ولا يوجد دليل على ان المجلس الحالي سيكون اوفر حظا مما سبق من تلك المحاولات ، وذلك يعود الى طبيعة تكوينه في الدرجة الاولى والى الاتجاه للتفرد بالعمل في مختلف القطاعات . لذلك خائني ارى ان الوضع الطبي في البلاد يستدعي قيام مكتب منبثق عن المجلس الصحي العالي ويشترك في تكوينه وزارة الصحة والقطاعات المسلحة وكلية الطب والنقابة على ان يعطى لهذا المكتب صلاحية دراسة المهنة الطبية بشكل عام وفيما يتعلق بتضايي الاختصاص وتسجيل الاطباء والدورات التدريبية ومشاريع التأمين الصحي والتنسيق بين مختلف القطاعات .

أما عن الرمثا وهي ثغر الاردن الشمالي بدون بحر نأرجو ان تعال كما مومت العقبة بكل المساوي التي ذكرها مطا الله بك الكباريتي .

دولة رئيس المجلس

كلمة سعادة السيد شفيق الزوايدة



السيد شفيق الزوايدة

دولة الرئيس ، سيداتي سادتي ،

اسمحوا لي ان اتقدم بالشكر لدولة رئيس الوزراء ومعالي الوزراء لما ابدوه من تعاون بطرح اتجازات وزاراتهم امام مجلسنا ، ثم ارجو ان يتسع صدر اصحاب المعالي لملاحظاتنا التي لا نهف من ورائها الا نقدا بناء ومصلحة عامة ، وارجو ان ابين ملاحظتنا على الشكل التالي .

١ - تفضل دولة رئيس الوزراء في الجلسات السابقة وقدم تقريرا عن الوضع المالي وذكر بانه لان لا توجد سياسة مالية وتصوري ان وجود سياسة مالية اهم بكثير من الوضع المالي او وجود الماء هنا ونقصاتها هناك ، لان الوضع المالي هو تعالني مع احتياجات الناس ، أما السياسة المالية فهي تعالني ومستقبلي يتركز على دراسة عملية اقتصادية مرتبطة ارتباطا وثيقا مع خططنا الاقتصادية وتجمعاتنا السكانية واني انتهي على دولة الرئيس لو طلب من

المسؤولين في المجلس القومي للتخطيط او سلطة المصادر الطبيعية وسلطة وادي الاردن وضع هذه السياسة .

٢ - ارجو ان يسمح لي معالي وزير الاسفان العالية بذكر بعض الحقائق حول بعض من مشاريع وزارته التي مر عليها في تقريره دون اي تفاصيل وهي :

١ - مشروع كلية الشهيد فيصل بالزار .

لما لهذا المشروع من أهمية اجتماعية، ثقافية علمية ، عملية ، مهنية ، اسكانية ، واقتصادية تؤثر مباشرة على سكان المنطقة الجنوبية من الاردن ، نأرجو من الجميع الاهتمام بهذا المشروع والسرعة في انجازه واخراجه الى حيز الوجود ومال المشروع بلغة الارغام هي :

احيل هذا المشروع بشهر ٤ عام ١٩٧٦ وباتر الماثل بتاريخ ٧٦/٦/١ ومدة المشروع ١٤٠٠ يوم والمفروض ان ينتهي العمل بالمشروع ويتم تسليمه بتاريخ ١٩٧٩/٤/١ اي بعد حوالي ٩ اشهر من الان . قيمة المشروع عند الاحالة كان ٢٢.٢٢.٠٢٠ دينا ، المساحة الكلية للابنية ٢٧٠.٢٧٣ م^٢ . بشهر شباط عام ١٩٧٦ الغيت من المشروع ابنية بمساحة ٢٠٠.٢٧٣ م^٢ وتسلوي ٢٣٪ من مجموع العام . قيمة الابنية المأفأة ١٥.٩٠٦ دينا ١٦٪ من قيمة المشروع . بعد هذا الالفاء تصبح قيمة المشروع هي ٢٠.٢٧٣ دينا ومساحة الابنية المفروض ان ينجزها الماثل هي ٢٠.٢٧٣ دينا والمبالغ المصروفة للمعهد هي ١٦.٣٧٩٠ كمواود اولية ومعمل اعمال منجزة ٧٩٧٥٥٨ ٢٠.٢٧٣ دينا .

اي ٥١٨٪ من قيمة كابل العطاء . نسبة الاعمال المنجزة في المشروع لا تتعدى ٢٠٪ اي بقيمة حوالي مليون دينا فقط . اذا استمرت النسبة للانجاز على هذا المعدل فسوف يتم العمل بعد عشرة سنوات .

اود ان اذكر حقيقة اخرى وهي ان الاسعار التي احيل بها هذا العطاء منخفضة جدا ، بالمقارنة

هكذا من أعمال

كلنا من أهل

مع الاسعار التالية وقد تنقص حوالي ٥٠٪ عن
مخيلاتها الان .

**ب - مشروع التاميل والاصلاح بسواقة على
الطريق المصراوي .**

قيمة هذا المشروع ٦ ملايين دينار .

بدا العمل به في شهر ٤ عام ١٩٧٦ وبعد
مضي عامين ونصف على بدء العمل بلغت نسبة
الاعمال المنجزة حسب تقرير معالي وزير الاشغال
٦٪ بينما بلغت نسبة المدفوعات للمقاول ٢١٪
اذ ان قيمة ما دفع للمقاول هو حوالي ١٧٥٠.٠٠٠
دينار اي ان نسبة الانجاز سنويا لا تقل عن ٣٪
ومعنى ذلك ان المشروع سيتم بعد ٣٠ سنة .

مما سبق يجعلنا نتساءل اين كانت وزارة
الاشغال العابة خلال الثلاث سنوات السابقة
وما مدى دورها في الاشراف على العمل ومحاسبة
المتعهدين حتى بلغت نسبة الدفع الى نسبة
الانجاز بهذه الصورة .

اني بتشكيل لجنة على مستوى عال للبت في
امر هذين المشروعين ودمعها الى الامام حيث ان
الاول يتعامل مع اجيالنا الجديدة ، والثاني مع
انحراف احد من اجيالنا الحالية وكلاهما بلدنا
بامس الحاجة اليه . وارجو ان اتبه المسؤولين
بان تعويض المتعهدين من الضرر الذي لحق بهم
من جراء ارتفاع الاسعار لن يسعف المشروع بشيء
وان ينجزه .

ج - مشروع الابنة الجاهزة .

تبلغ مساحة هذه الابنة حوالي ٢١٠.٠٠٠
وقبعتها ٣٠ مليون دولار اي ان تكاليف المتر المربع
حوالي ١٠٠ دينار . احيل العمل على المقاول
بسر ٧٥ دينار للمتر المربع الواحد وهذا السعر
لا يشمل الاساسات والارضيات واثنا يشبيل
الجدران والسقوف وما بداخلها فقط . واود ان
اقرن هذه الابنة مع المدارس التي قامت سلطة
وادي الاردن ببنائها على امتداد النور ومن
الباطون المسلح بكلفة ٤٥ دينار للمتر المربع
شمالة الاساسات والارضيات وكل تجهيز وبالمقارنة

بين هذين النوعين من الابنة نجد ان عمر الابنة
الجاهزة حتى في امريكا هو عشر سنوات بينما
عمر الابنة المتلفة من الباطون لا يقل عن ٥٠ سنة
علاوة على الفرق الشاسع في تكاليف الصيانة
لبين النوعين .

سيدي الرئيس ، ايها الزملاء والزميلات
قد تنشأ حاجة ماسة لاتلفة مثل هذه
الابنة في ظرف ما دون اية مراعاة للتكاليف
او نوعية البناء ، اما ان تتخذ كسياسة عامة
لبناء المدارس فاذن انه غير مناسب لبلد نعلم
كيلدنا ولتنوعية الناس التي تتعامل مع مثل هذه
الابنة ولارتناع تكاليفها ، وارجو من الحكومة
الموقرة اعادة النظر ان امكن في ما تبقى من
هذه الابنية .

٢ - نظرة سريعة على تطور الشركات
الصناعية في الاردن نجد ان الاتيالي على
كتاب لا يتناسب ايدا والبادية المذهلة التي بدلت
بها اذ كانت اسهم هذه الشركات تغطي مرتين
او ثلاث مرات بعد اسبوع من طرحها وذلك خلال
عام ١٩٧٥ وعام ١٩٧٦ اما الان فنسبة التغطية
لا تزيد عن ١٠ الى ١٥٪ من اسهم شركة عامة
والسبب ان معظمهم مساهمي هذه الشركات
هم المغتربون اي انها اموال وافدة الى الاردن ،
لهؤلاء المستثمرون نوجتوا اولا برقع ضريبة
الدخل على هذه الشركات الى ٤٥٪ مما جعلهم
ودون تفكير الانصراف من اية مساهمة بشركة
عامة في الاردن واستثمار اموالهم وبريحية
مضمونة دون اية مجازاة رغم مما في ذلك من
شعورهم بعدم المساهمة في تطوير بلدهم والانتباه
اليه والمشاركة في اقتصاده .

ان جميع الشركات الصناعية تعتبر وزارة
الصناعة والتجارة الاب الروحي لها واول خطوة
تخطوها هذه الشركات هو تقسيم الجدوى
الاقتصادية لوزارة الصناعة والتجارة وبعد
دراستها تمنح الوزارة الترخيص اللازم لاتلفة
هذه الصناعات . وقد بدلت هذه الشركات باتلفة
منشأتها وملحد وقت الانتشاء تفخفا عاليا
سواء في الاردن او في الخارج مما رفع تكاليف
هذه المصانع الى ثلاثة اضعاف وانطلاقا من

شعر بناء هذا الوطن تحملت معظم الشركات
ديونا تساوي ديونا ضعف راسمالها القديم
مما نتج عنه زيادة حجم راس المال الثابت ، وعند
مباشرة هذه الشركات بالانتاج كانت الاسواق
المطية مليئة ببطل هذه المتوجات مما جعل عملية
التسويق صعبة جدا ومثل هذه الشركات الخزف
والمواسر والسجاد والغزل والنسيج وغيرها .

هناك قوانين وانظمة وتعليقات مكتوبة
على الورق لتشجيع الصناعة منها قانون تشجيع
الاستثمار والخطة الخمسية ولكن للأسف لم
يطبق اي منها لان لحماية هذه الصناعات عدا
عن الخوف . ان رد الفعل لدى الجهات المسؤولة
من هذا القطاع بطيء جدا وهذا قد يسبب هدم
مثل هذه الصناعات والمطلوب من الحكومة هو
الدمم الفوري وعدم اطالة فترة النزاع التي تمر
بها هذه الشركات الان واود ان اذكر ما قاله
مسؤول سوري في قطاع الصناعة عندما زار مصنع
المواسر بالهاشمية واطلع على نوعية المنتج
وجودة منتجاته لو كان هذا المصنع سوريا لمنعت
استيراد المواسر فوراً وذلك بحضور وكيل
وزارة المالية والجمارك الاردني .

ان هذه الشركات لا تطلب الحماية الاغلبية
ولكنها تطلب تطبيق ما جاء في قانون تشجيع
الاستثمار والخطة الخمسية . وارجو ان اذكر
الجلس الكريم ان المفادة التي يحصل عليها
المستثمر بهذه الشركات تتراوح بين ٥ - ٦٪ ان
وجدت بينها سندات التمنية الحكومية تعمود
بمفادة على حلليها مقدارها ٨٪ مما جعل اغلبية
ال مواطن الانصراف من القطاع الصناعي الى
شراء سندات التمنية .

التي ارجو من الحكومة الموقرة دراسة
هذه المسألة دراسة وافية وعمل ما تستطيع
لدفع عجلة الاقتصاد والصناعة الى الامام .

ان جواب معظم المسؤولين دائما هو اننا
نؤد حماية المستهلك . سيدي الرئيس ان حماية
المستهلك هو واجب وطني وعلى الجميع التعاون
لتحقيق ذلك ، وكذلك حماية الصناعة واجب

وطني ايضا مطلوب من الحكومة رعايته ويجب
ان يكون دور وزارة الصناعة والتجارة ووزارة
التبوين دور الموازن بين طيفين الهدفين حتى لا
يستغل بمستهلك ولا تهوت صناعة .

٤ - ان الصحافة الحرة الصادقة هي
ضمير الامة الذي يعبر عن شعورها وحسها
الصادق وهي مرآة تنعكس عليها منجزات الامة
واخطاؤها على حد سواء . ومن هذا المنطلق
فانني اطالب بحرية صحافية مسؤولة عن اخطاء
واساءة استعمال هذه الحرية يحاكمه قانون
تابع من روح الدستور ، لا ان تترك الصحافة
الى الاحكام الادارية التي قد تصدر عن قناعة
مردية وانها يكون القضاء هو الفيصل ، والقضاء
ركيزة للعدل اساس الحكم .

واخيرا . لي مطلب محلي يخص مدينتي
مادبا هذه المدينة المنسية من الخدمات الضرورية
هذه المدينة التي يبلغ تعداد سكانها ٥٠ ألف
نسمة وتعداد قضاها مائة ألف نالها وبعد مطالبة
عبرها يزيد على ٢٠ عام مستشفى صغير لا فرق
بينه وبين اية ميادة صحية لخلوه من غرسة
العمليات التي فكر معالي وزير الصحة انهم في
سبيل اخراجها لحيز الوجود .

اما الماء فحدث ولا حرج حيث معدل نصيب
الفرد من الاستهلاك اليومي هو (٥) لترات في
حين ان معدل الاستهلاك اليومي العالي هو (٣٠)
لتر للفرد الواحد والمواصلات فيكمي القول بان
مقسمها لا يزال يدوي والكل عليم بنوعية هذه
الخدمة اليدوية .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

(٧)

دولة رئيس المجلس :

الكلبة لسعادة الدكتور كارلوس دميس
ليفتضيل

سماعة السيد كارلوس دميس

دولة الرئيس ، حضرات السيدات والسادة

ارجو ان اقدم شكري الى دولة رئيس الوزراء والوزراء للجهود الكبيرة الذي بذلوه في تقديم الايضاحات والتقارير الوافية عن أعمال وزاراتهم وذلك يدل بوضوح على جدية في نظرهم الى المجلس الوطني الاستشاري ، ورغبتهم في التعاون التام مع أعضاء المجلس للوصول الى الأهداف المرجوة .

لقد كانت المعلومات التي سمعناها وقرأناها كثيرة في الواقع يعمل أعمال وتطلعات مجلس الوزراء على مدى سنوات وستكون هذه منطلقا لمناقشات المجلس الاستشاري مع الحكومة لفترة طويلة ولذلك فاني سأركز في حديثي على بعض من الأمور العامة راجيا ان يتاح لنا في الجلسات القادمة الفرصة لاثارة نقاط أخرى بالتفصيل .

لقد مر الأردن خلال تاريخه الحديث لفترات عصيبة كانت بسبب عوامل خارجية وداخلية اثرت بلا شك في مسيرته الاقتصادية والاجتماعية تائرا وبالرغم من ذلك فلقد تقدم في هذين المجالين تقدما ملموسا وذلك بفضل قيادة الحسنيين الحكيمه ولقد تطلبت الظروف القاسية من السلطة اتخاذ اجراءات واصدار قوانين وانظمة لمواجهة مثل هذه الظروف ولا شك ان بعض الاجراءات وأخص منها الامنية قد استدعتها ظروف لا اظن انها ما تزال متواجدة في اواخر السبعينات .

اني ارجو من الحكومة ان تعيد النظر في الاجراءات الروتينية التي تؤدي في كثير من الحالات الى خلق صعوبات امام عدد من المواطنين خصوصا الطلاب المتواجدين في بعض الاقطار او الذين انهوا تعليمهم ورجعوا ليكرسوا طاقاتهم لخدمة وطنهم .

ان واجبا كمسؤولين ان نتيح الفرص المتكافئة لابراد شعبنا في العمل داخل وخارج المؤسسات العامة وبذلك نضمن بقاء هذه الفئة في وطنها وتشجيعها على البذل والتضحية وتنمية شعور الانتماء والمسؤولية فيها .

الضفة الغربية :

اود ان احي من على هذا المنبر اهلتنا في الضفة والقطاع وصوبدهم امام التحديات اليومية .

ان احد اهداف الاحتلال في الضفة هو ترفيعها من الكفاءات وواجب الامة العربية دعم صمود هؤلاء وتمكينهم من البقاء في ارضهم لذلك فاني اقترح على الحكومة ان تعيد النظر في سياسة عدم دفع الرواتب للذين عينوا بعد الاحتلال وخصوصا من يعمل منهم في حقن الصحة والتربية والتعليم .

دولة الرئيس . حضرات الاعضاء

لقد اورد وزير الصحة في بيانه الخطوط العريضة لسياسة وزارته وواجباتها وركز دور الوزارة في الاهتمام بالمعالجة الاولى والطب الوقائي واعطاء الاولوية للحوامل والاطفال وهذا يطابق تقارير الخبراء وتوصياتهم بعد اجراء مسح شامل للوضع الصحي في الاردن .

وكنتيجة لذلك شكل المجلس الصحي العالي برئاسة رئيس الوزراء مما يدل على اهمية رسم السياسة الصحية على اعلى المستويات ومع تحفظي لطريقة تشكيل المجلس الصحي المذكور واعني بذلك فقدان ممثلين عن القطاع الطبي الخاص عدا نقيب الاطباء واثلية الاطباء في المجلس وبالرغم من ذلك فاني اعتبر مجرد تشكيل هذا المجلس خطوة ايجابية .

انني لا استطيع ان ارى تقدما ملموسا في نوعية ما يقدم من خدمات طبية في جميع القطاعات ان لم تكن نظرنا شمولية بحيث نضع المعادلة التي تمكن القطاعات الطبية الثلاث تنسيق خدماتها بحيث تكون كل منها مكملة للآخرى ومتفاعلة معها .

لكل قطاع مشاكله وهذه تتخصص في انعدام المؤسسات الطبية المتطورة . في القطاع الخاص وانخفاض مستوى العاملين وصعوبة ابقائهم في القطاع العام .

ولهذا فاني اقترح ما يلي :

١ - العمل على مركزية للمؤسسات العلاجية في القطاع العام والعمل على تشكيل مجالس أمناء للمستشفيات تشمل اعضاء الادارة المحلية لتلك المنطقة وآخرين من القطاع الخاص واعطاء تلك المستشفيات حرية كافية للمعمل بما في ذلك وضع ميزانية المؤسسة العلاجية بحيث يتكثف المنتفعين من الخدمات في رفع مستواها وايجاد الطرق لسد اي عجز في ميزانيتها وفي هذا المجال ارجو ان ابين ان مشروع القانون الضمان الاجتماعي يحوي بند معالجة اصابات العمل ومسؤولية الضمان في دفع تكاليف هذه الاصابات وهذه بلا شك ستؤدي الى تحسين ملموس في ميزانية المستشفيات العامة خصوصا في المناطق خارج العاصمة .

٢ - العمل بالخطة التشجيعية لزيادة الدخل الذي بدأ باتخاذها مستشفى الجامعة الاردنية والذي يؤدي الى زيادة دخل العاملين بنسبة ملموس .

٣ - ايجاد صيغة للتعاون المتبادل بين القطاع الخاص والعام خصوصا في الحافظات خارج عمان حيث لا تتوفر في كثير منها المستشفيات الخاصة حتى يسمح لاصحاب القطاع الخاص ادخال مرضاهم الى المستشفيات العامة مقابل خدمات يؤدونها لمرضى القطاع العام وهكذا سيشتجع الاخلاصيين في العمل خارج العاصمة وسيساعد في سد العجز الحاصل في ملاك وزارة الصحة .

٤ - ان المؤسسات العلاجية المتطورة هي عماد المستوى الطبي في اي قطاع ، واني ارى ان على الحكومة تشجيع ودعم انشاء مثل هذه المؤسسات المتطورة في القطاع الخاص حسب معادلة مدروسة وعادلة .

٥ - ومع ان قانون الضمان الاجتماعي قد تضمن التأمين الصحي الشامل للعامل في مرحلة متقدمة الا انني ارى انه من الواجب ايجاد مؤسسة اهلية للتأمين لضم مشاريع التأمين الصحي الموجود حاليا في القطاع الخاص وربما ايضا في القطاع العام كخطوة تأسيسية .

٦ - العمل على تحديث القوانين الطبية المعمور بها حاليا .

٧ - واخيرا هناك مشكلة في غاية الاهمية اترتها سابقا بسؤال موجه الى معالي وزير الصحة وهي انعدام بعض الادوية المهمة في الاسواق المحلية . ان القطاع العام لا يشعر بهذا النقص لحصوله عليها بطريقة المباشرة المباشرة مع الشركات المنتجة ولكن هذا واقع تعيشه في القطاع الخاص واني ارى ان يعاد النظر في اسس وضع تسعيرة هذه المواد بحيث لا تضطر الشركات المنتجة ايقاف تصديرها للسوق الاردني

المتقاعدون من القوات المسلحة

القوات المسلحة هي الدرع الوافي للدفاع عن هذا البلد ولا شك ان الواجب دعمها بجميع الوسائل .

وسأركز اليوم على موضوع تأمين المستقبل لافراد هذه القوات بوضع المتقاعدين منهم يختلف عن امثالهم في الحياة المدنية لاسباب متعدد اهمها هو سن التقاعد اذ ان هذا في القوات المسلحة اجراء روتيني تتطلبه طبيعة العمل وهكذا نجد ان عددا كبيرا من هؤلاء يتقاعد في متوسط العمر وعليه يجب العمل على تأمين مستقبلهم وطماقتهم وهم في عداد القوات العاملة ، وان المجتبى بادر خدماتهم ويعمل لتأمينهم بعد تركهم الخدمة.

لذلك اقترح

١ - زيادة رواتب المتقاعدين العسكريين الزيادة الفعلية لرواتب العاملين .

٢ - العمل على تاهيلهم بعد خروجهم من الخدمة الفعلية للعمل في الحياة المدنية وذلك بواسطة مؤسسة المتقاعدين العسكريين .

٣ - حث المؤسسات الخاصة على توظيفهم وربما استدعى ذلك اصدار قانون بحيث يتطلب من هذه المؤسسة تخصيص نسبة معينة من وظائفها ليشغلها المتقاعدون العسكريون .

التربية والتعليم :

اود ان اسجل تأييدي هنا لسياسة الوزارة الجديدة والمناهج التي طرحت لاصول التعليم الحديث ولبيها انجز حتى الان .

وشكرا .

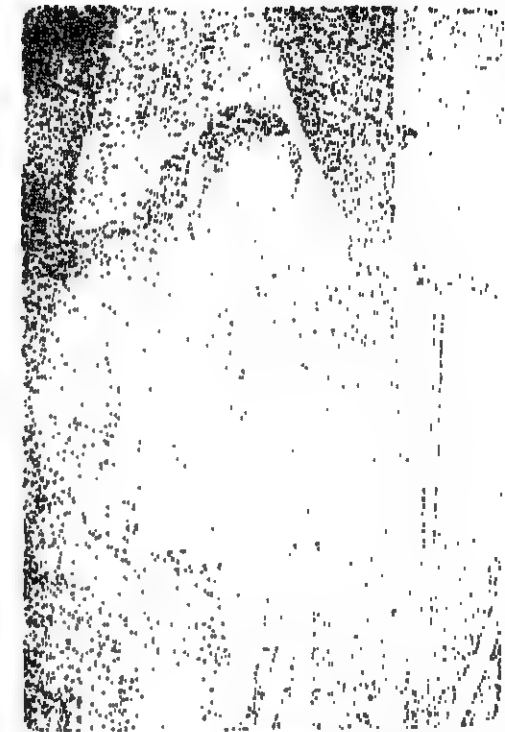
هنا اعلن دولة رئيس المجلس الاستراحة لمدة ربع ساعة ، عاد المجلس بعدها للانعقاد .

كلنا من الشعب

(٨)

دولة رئيس المجلس :

الكلية الان لمعالي السيد عبد الوهاب الجبالي



السيد عبد الوهاب الجبالي

هذه الكلية شاركتي فيها الزملاء معالي الدكتور خليل السالم ومعالي السيد راضي المبدد الله ، ومعالي السيد عبد المجيد حجازي دولة الرئيس

حضرات الزميلات والزملاء المحترمين

سلاحي ،

حق علينا باديء ذي بدء ، ان نرفع الي مقام صاحب الجلالة الملك المعظم صدق السواء واميق الشكر على مبادرته الحكيمة في تأسيس هذا المجلس ، الذي نتاح لنا به اليوم مناقشة سياسة الحكومة ومجازاتها في خدمة الوطن ، بعد انعقاد مثل هذه المناقشات لسنوات طويلة ، وطمحنا لنا ايضاً ان نشكر دولة رئيس الوزراء على بصرته في تلبية التوجيه النبوي

من حيث تأسيس المجلس ، ووضعته في صورة الاحداث الراهنة الخارجية والداخلية سواء بسواء ، واخيراً وليس اخراً من حيث رغبة الحكومة الصادقة في التعاون مع المجلس وبحث المشكلات في جو من الحرية والمسؤولية والامان من حق المواطن ، لا بل من واجبه الانتمثال بتضايي الوطن الداخلية والقومية ، وكما نأمل ان تكون لمناقشة نرسمة لالتقاط الانتاس وتقيم بالذات ، لما نرجو ان تكون ايضاً منبرا لبحث المنجزات والمشكلات وابتداع الحلول واتقرار المشورة والتوصيات حول جهود الحاضر وانطلاقات المستقبل .

ونحن على شبه اليقين بان دولة رئيس الوزراء وزملاءه المحترمين لا ينتظرون منا الاطياب في الاطراء والثناء وانطلاقا من القاعدة الذهبية التي تقول لا شكر على واجب . ولكننا مع ذلك نرجي اليهم جزيل الشكر على ما بذلوه من جهد موصول في خدمة الشعب والوطن وما حققوا من انجازات في ميادين التنمية والتعبير مع ما رافق ذلك من تحسين عميق بالمسؤولية واخلاص لباديء البلد وقيمة واجتهاد مثير في الاداء . وللمجتهد اجران ان اصاب واجر واحد ان اخطأ

ولاغراض هذه المناقشة والنقطة في صياغة المشورة يمكننا تصنيف ما ورد في بيان رئيس الوزراء وبيانات اصحاب المعالي والوزراء والتاثير المطبوعة الى ثلاث حقول رئيسية متميزة وهي :

الاول : ما يتصل منها بالدستور وحقوق الانسان .

الثاني : ما يتصل منها بالتنمية الشاملة : اهدافها ومشروعاتها ومنجزاتها .

والثالث : ما يتصل منها بالخدمات العامة وادارة تنفيذها .

ومن المؤكد ان جميع هذه البيانات قد جاءت في اطار نظام وحيد لها وهو الانسان الاردني الذي تشغلنا جميعاً باحترام كرامته ، وكسب ثقته وولائه . وربط حاضره بانماضيته

كما تشغلنا صفة حياته واحاطته بوسائل الحضارة والتحديث . اننا نؤمن مع دولة رئيس الوزراء بان الانسان الاردني هو مادة الخدمة والتنمية ولذلك فان مقاييس النجاح او الفشل في الخدمة العامة تستند صلاحيتها وموضوعيتها وفتحها من مدى شعور هذا الانسان . بكرامته وممارسة حقوق الغير قابلة للتصرف ، ومشاركته وولائه ووصول الخدمة اليه ، من هذه الاهداف والمبركات تنطلق مناقشتها وملاحظتها واقتراحنا حسب التصنيف المشار اليه بنفس الترتيب .

دولة الرئيس

ان احترام الدستور وحقوق الانسان والحريات هو اصل العمل الحكومي وعماد شرميته ونبراسه المنير .

(١) ولقد اختار هذا البلد الديمقراطية اسلوبا في الحكم والادارة . وهو الاسلوب الفضل ، ان لم نقل الا مثل في اغناء الثقافات والحضارات ورتي الشعوب واشعار المواطن بقيمته وكرامته وليس الاسلوب الديمقراطي خلوا من العيوب والاعطاء ولا سيما في الدول النامية ولكن العلاج الوحيد لاختفاء الديمقراطية هو المزيد من الديمقراطية . وقد كان تأسيس المجلس الوطني الاستشاري علامة بارزة في هذا الطريق ، واستكمالاً لشيوع الاسلوب الديمقراطي وسياقته لما نوصي :

(١) بان تعمد الحكومة الى اجراء الانتخابات في جميع المجالس البلدية والقروية والشركات المساهمة والجمعيات التعاونية والخرية والقبائل التي هيئت فيها لجان الادارة وشؤونها ، بينما ينص القانون او انظمتها الاساسية على اختيار مجالس ادارتها بطريق الانتخاب ونرى ان تحدد مواهيد هذه الانتخابات قبل نهاية هذا العام الحالي ان امكن ضمن برنامج مدروس يشارك في وضعه المحافظون .

ان المستوى التعليمي الرفيع ، من حيث الكم والكيف الذي وصل اليه شعبنا ، ووعني المواطن المتزايد في المضارب والقرى والمدن وتجاريه السابقة في اختيار الممثلين . كل ذلك يطمعنا في ضمن الاختيار وفي مزيد من مشاركة

المواطنين في ادارة شؤونهم وبالتالي شيوع المزيد من الديمقراطية والاسهام المباشر في الخدمة الخيرة .

(٢) وكما كل الدستور الاردني حرية العبادة ، فقد كل حرية الرأي . وحرية الرأي اعم ما يملك الانسان ، ويعتز به ويشعره باتساقه وكرامته . ومادام من واجب المواطن ان ينشغل بتضايي وطنه وظروف حياته ، فان من واجبه ، بالمقابل ان ننسج الجال للتعبير عن هذا الرأي في المؤسسات والصحف والاذاعة والتلفزيون تعبيراً موضوعياً مسؤولاً . قال احد الفلاسفة بالرغم من انني اكره ما تقول الا انني ادفع حياتي ثمناً لحقك في ان تقول ما تقول وفي مثل هذا القول يتجلى المعنى لحرية الرأي وقد سبق ان الغيت امتيازات صحف ومجلات او عطلت لمد مختلفة ويخيل للبرء ان وسائل الاعلام تعيش على اصحاب مشدودة خضيفة المزالق وسوء التفسير ، وانها تنعكس في احيان كثيرة صورة واحدة او صوتاً واحداً مع اختلاف قليل في الظلال والنبيرات . ان تقدم الشعوب والامم لم يحصل سوى في جو مريح من حرية الرأي المسؤول واتساع الصدر للتقد وتلبس سبل التغيير التطوري الرشيد . ولذلك نوصي الحكومة .

ب) بان تعيد النظر في الغاء امتيازات الصحف والمجلات الذي تم في السنوات الاخيرة والسباح لمن يشاء منها بالصدور في ظل الاحترام الصادق للقانون واخذ الشخصي السميء باساعته وتعديل قانون المطبوعات بشكل يسمح للقضاء المعادل بالنظر في المخالفات وفرض العقوبات .

ج) ونوصي بان تصدر الحكومة التوجيهات والتعليمات للمؤسسات الرسمية لكي تلتصق المجالس الاراء بها في ذلك الرأي المخالف ، ولا سيما في الامور الحياتية اليومية . ان احتكاك الاراء يولد النار او النور ولنا بلء الثقة بان المزيد من حرية الرأي في مختلف المنابر ستزيد من فرص بحث النور واكتشاف السبيل الحق .

(٣) واذا قيس الرقي والتقدم بمقدار

كلنا من العمل

الممارسة الديمقراطية أو حرية الرأي فانها بما يعاين ايضا بالقدرة المتوافرة من العدالة الاجتماعية ولا نود ان تطيل في شرح مفاهيم العدالة الاجتماعية ومبادئها واساليب تحقيقها فيمكن ان نقول من واقعنا بان الفجوة السحيقة بين مستوى معيشة الغني والفقير هي الدليل القوي على افتقار هذه العدالة وهذه الفجوة السحيقة بين الدول والمجتمعات الغنية من جهة والدول والمجتمعات الفقيرة من جهة ثانية هي الشغل الشاغل للتفكير الانساني المعاصر وللجهود المبذولة على المستوى الدولي والعالمي فالفرق والجوع والمرض والجهل والقلق . والحد والتورة كلها ان تلف عند حد الا بالتغلب التدريجي على هذه الفجوة بين الدول او ثلث المجتمع الواحد وانما لئلا في الاردن فجوة واسعة بين مستويات المعيشة وجاءت موجة التضخم البغيض لتزيد من ابعاد هذه الفجوة فالطبقة الوسطى التي بناها الاردن على مر السنين بمقاومة ولهمة قد انخفضت الى الطبقات الدنيا في التهيئة الاجتماعية . وفي الوقت نفسه ساعدت الظروف على خلق عدد كبير من اصحاب الملايين يعيشون حياة البذخ والبطر في تصور الترف والتخلف . والى جوارهم التريب اخوة لهم في الرحم والوطنية يعيشون حياة التقتشف وشدة الاجزلة والحرمان من ادنى ضروريات الحياة . ولن يغرب عن البال ان في مجتمعنا من التعاطف والتراحم والرغبة في التعاون والاحسان ما يمكن الحكومة من اتخاذ الاجراءات التي تفرض دفع الحق المعلوم للسائل والمحروم وقد كان اصدار قانون صندوق الزكاة خطوة مباركة في هذا السبيل وقد ابرزت استراتيجية الخطة الخمسية والثلاثية من قبلها هدف تحقيق قسط اكبر من العدالة في توزيع الدخل القومي . كما اشارت الى الوسائل والاجراءات الكفيلة بتحقيق هذا الهدف وغيره من الاهداف المالية الاساسية ونحن نوصي الحكومة بالمضي سريعا في اتخاذ هذه الاجراءات واهمها :

(د) فرض عريضة على الارباع الرأسمالية الثانية من الاراضي والمعارك وتوزيع حصيلة هذه العريضة بين الحكومة المركزية والبلديات .

(هـ) اعادة تحسين القيمة الاجارية للابنية والاراضي داخل البلديات لغايات حساب ضريبة الابنية والاراضي وجعل الضريبة على الاراضي الخلاء داخل حدود امانة العاصمة تصاعديّة مع مرور الزمن .

(و) اعادة النظر في قانون المالكين والمستأجرين تحقيقا للعدالة والتوازن بين حقوق الملك والمستأجر مع وضع حد اعلى وحد ادنى لاجور المعقارات .

(ز) اخضاع اصحاب المهن المعفاة من رخص المهن لدفع الرسوم من اجل تحقيق العدالة

(ح) ونود ان نضيف ان تحقيق التدرج الاولي من العدالة الاجتماعية انما يتم عن طريق فرض الضرائب المباشرة العادلة على الثروات وايرادات والارباح ، ونوصي با تسهيل الحكومة بالدخل الذي يتأتى لها من فرض الضريبة العادلة على دخول المواطنين الاردنيين العليين في الخارج .

دولة الرئيس ،

(٤) وفي مجال التعليق على حقل التنمية الاقتصادية والاجتماعية نشر اولاً الى ان الاردن قد وضع بتوجيه من جلالة الحسين المعظم ، وبرعاية سمو ولي عهده الامير حسن المعظم خطة ثلاثية ثم خطة خمسية للتنمية الشاملة بعد دراسات عميقة وجهود مكثفة ونشر ثانياً الى ان المحافل الدولية المختصة قد ائنت على الخطة الاردنية ، وقدرت مرض نجاحها تقديرًا عالياً ونشر ثالثاً الى اننا نفترض بان الحكومة ملتزمة التزاما كاملا بتنفيذ الخطة ولما كانت هي الخطة شروح وافية للخلفيات والمشكلات وسبل العمل والمشروعات والاثار المنشودة ، فانها نفسها تصلح دليلاً وافحاً لاتخاذ ومقاييس دقيقة لتحقيق الاهداف او الاقتراب منها . وحذاً لـ استخدام البيانات الرسمية في استعراضات التغيرات وتقييم الجهود في الخطة كدليل على وحدة الابل والفعل واستشرارية الحكم ووضوح الرؤية ومن هنا نأثنا نوصي :

(ط) ان تجتمع لجان المجلس المختصة مع الوزراء وكبار المسؤولين في درس عميق مفصل للخطة لئلا يمدى الانجاز من حيث التعرف الى المشروعات والخدمات في الخطة التي تسم انجازها ، وما نفذ منها خارج الخطة ، وما لم يبدأ تنفيذه في المواعيد المقررة واسباب ذلك . ونرى ان تسفر هذه الدراسة المفصلة عن اقتراحات وتوصيات تقدم للحكومة والمجلس في اطار الشورى فيما بينهم ليكون لنا في ذلك كله رسم طريق المستقبل من حيث اساليب العمل وتحقيق الاهداف .

(٥) وان اهمية التخطيط والتنفيذ انما تبعث من تحقيق الالتر المنشودة التي تعلن عن نفسها في رفع مستوى معيشة الانسان والمجتمعات وقد وضعت الخطة الخمسية اهدافها خاصة بها اطار الاهداف العامة للتنمية الاربعية والاسئلة التي تفرض نفسها هي على سبيل المثال لا الحصر :

هل تحقق فعلا نمو سنوي في الانتاج المحلي بمعدل ١٢ ٪ وبارقام حقيقية ، ان انطباعنا السريع في غياب الارقام الحقيقية ان هذا لم يحدث ، وهل انخفض العجز في الميزان التجاري ان الارقام المتوافرة تشير الى زيادة هذا العجز زيادات مذهلة ، سبب زيادة الاستيراد للمواد الاستهلاكية التي تجاوزت كل توقع ، وهل عمت مكاسب التنمية جميع السكان في جميع مناطق المملكة ، ان النظرة السريعة الى تطوير المجتمعات من الشمال الى الجنوب والتعرف على ثلث المتفعين من مشروعات التنمية تكاد تشير الى انحصار المكاسب بالمدن او بالعاصمة على وجه تحديد وبثلاث كبار المتفعين والمقارنين بـجارة الاراضي . والعاملين في الخدمات التجارية والمالية واصحاب الحرف الفنية . اما سكان القرى والمزارعين والموظفين وضباط وامرأاد القوات المسلحة والامن العام فقد انخفضت القوة الشرائية لدخولهم في ظل الارتعاج المتسارع الاسعار .

(٦) ومن الظواهر الملحظة زيادة الدخل المتولد من قطاع الخدمات بنسب اعلى من

توقعات الخطة وعلى حساب دخل الانتاج سواء في الزراعة او الصناعة لعدم شراء القمح المحلي او منع التصدير او فرض الرسوم وفرض المواصفات بشكل يضر بالانتاج المحلي ولا يحمي المستهلك من الغش والتلاعب كل ذلك اجراءات تشبط عزيمة المنتج . ونرى ان اجراء المنتج هو سبيلنا الحق الى القوة الذاتية وزيادة الانتاج بما يلي حاجات المواطن الاساسية وببيض عنها ولن يقبل الاستثمار على المشروعات كالاسمنت والمصفاة وزراعة القمح والخضار والاشجار المثمرة وغيرها الا اذا كان ريعها افضل من ريع الاستثمار في الخدمات المصرفية او التجارية وغيرها .

وان التقدم الذي حصل في جميع الميادين والتنافس بين القطاع العام والقطاع الخاص على القوى العاملة والمواد الاساسية وهجرة هذه القوى الى الخارج مما ادت جميعها الى تسخين الاقتصاد الاردني وتعثر البناء والانشاء والبناء ويجدر بنا ان نحسن التصدي للمشكلات في الوقت المناسب قبل تراكبها واستفحالها ونتيجة لكل ما يبدو انه ظواهر سلبية ، فاننا ندمو الحكومة الى ما يلي :

(ع) متابعة تنفيذ الخطة في ضوء تحقيق الاهداف المنشودة واثارها على مستويات المعيشة ، ووضع الدراسات المدعومة بالارقام لقياس التقدم وتقييمه .

(ك) وضع دراسات لربيع الاستثمار في مختلف نشاطات الاقتصاد الاردني بقصد الوصول الى الاجراءات التي تزيد من دخل المنتج .

(ل) مواجهة العوامل المحلية ولا سيما الاجور ومستوى الربحية في رفع الارقام القياسية لكلفة المعيشة . وذلك في سعي جاد لكسر حلقة التضخم البغيض الذي يعاني منه ذوو الدخل المحدود .

(م) وضع دراسة مقارنة للدخل ورسم سياسة لها لا تفعل دولة البليط ومعالي القصر كما اشار اليها مسؤول كبير في مكامة بارعة

وتنظيم الملاقة التعاقبية بين العامل الفني وصاحب العمل لمزيد من الانجاز واحترام الحقوق المتبادل .

ن (تنظيم الهجرة من البلد واليه في ضوء حاجات التنمية وشرع الكلفة التي يتكدها الوطن في تعليم القوى العاملة المهاجرة وتدريبها للمسؤولين في الدول المستوردة لمل منهم من يرى عدالة المساهمة في هذه الكلفة لتحقيق المزيد من التعليم والتدريب وتحصيل الضريبة المستحقة على دخل المواطنين الاردنيين العاملين في الخارج .

دولة الرئيس ،

(٨) وفي الحفل الثالث المتصل بالخدمات وإدارة التنفيذ نجد من واجبا ان نشير الى نعمة الامن والاستقرار في هذا البلد وهي نعمة لا يحس بقيمتها الا من افتقدها ونرجو ان نحافظ عليها بكل ما استطعنا من قوة وعزم علن يكون للتقدم او التنمية اي معنى اذا تعرضت حياة المواطن وممتلكاته للاذى او العبث . واننا لنشكر الحكومة وللجهزة المختصة سهرها المتواصل على القيام بهذا الواجب الكبير ونأمل لها استمرار التوفيق في الحفاظ على هذه النعمة .

وليس هناك من شك بان اعادة التنظيم وتوغير الخدمات هي جهاز الخدمة المدنية والامن العام والقوات المسلحة ومن هذه الزاوية يجب ان تحظى هذه الأخيرة بنا بكل الدعم ومخفي المكافاة لتحفظ بروحها المعنوية العالية والفخر بالانتماء والتسكك بالسلوك والفتاني في الخدمة وإداء الواجب . ولم يكن التحسين الذي طرأ في الآونة الأخيرة على سلال الرواتب كافيا بتغطية تكاليف الحياة المتصاعدة ورغم الظروف المالية القاسية التي نمر بها جميعا بان من الحكمة اعادة النظر في الرواتب الدنيا ورفع مستوياتها بما يحفظ كرامة الموظف او الجندي او الشرطي والى مستوى ما يتقاضاه العامل غير المدرب على الاقل وان تكون الامتيازات الاخرى اضافة الى الراتب وليس على حسابيه .

ولعل جهاز الخدمة المدنية يعاني من تضخم العدد وضعف في الانتاج وتغني الدخول ، وان تتزايد متطلبات الحياة وترتفع كلفة المعيشة ينهمك الموظف في التوفيق بين دخله المتواضع وانفاقه المتصارع . وهو يبحث باستمرار عن مزيد من الدخل على حساب اداء الواجب . ويستثناء وزارة التربية والتعليم فان اعداد الموظفين تتجاوز المهام والمسؤوليات الواقعية ونقتصرح :-

ان تعين لجنة ملكية من خبراء الادارة واعادة التنظيم لدراسة مهام الوزارات والسلطات والمؤسسات المستقلة وتحديد اعداد الموظفين اللازمة لسرعة الانجاز والاستجابة لطلبات المواطنين بسرعة ودون محسوبية او وساطة وبالتالي تعزيز هيئة الحكم والاتصاف الامين بالخدمة العامة وسيكون بالامكان بعد استكمال الدراسة تخفيض اعداد الموظفين واستخدام الوفر في زيادة الرواتب المعقولة والعادلة .

وما زلنا نعاني من مركية الحكم رغم الجهود المبذولة في تقوية الحكم المحلي وتوويض الصلاحيات مما يزال صنع القرارات يطفو الى مستوى مجلس الوزراء ومعظم المشاكل تحل على مستوى العاصمة .

وفي هذا المجال نوصي ان يعمل المحافظ ومعاونوه من ممثلي الوزارات المختلفة في المحافظة كجلس وزراء بصغر يقرر الخدمات ويقترح النفقات وينفذ المشروعات ويحل المشكلات ويقترح الثواب والعقاب على وجه السرعة وقد يرى المجلس والحكومة اشتراك اعضاء المجلس الوطني الاستشاري من ابناء المحافظة في جلسات مجلس المحافظة للاطلاع على التفاصيل وتجنب هذا المجلس الخوض في الطلبات والشكاوي المحلية وبذلك يتلبرغ مجلس الوزراء نفسه لرسم السياسة العليا وتابعة التنفيذ على المستويات المحلية .

ان تعرف مجالس المحافظات والحاجات والخدمات الاساسية الواجب توافرها في كل قرية او مجية انسابي او فخر ببادية كالمدرسة

المواد الغذائية الذي لا يلبد منه اليوم الفلاح او اللاجئ او النازح او افراد القوات المسلحة والامن العام ، وانها يستفيد منه في الغالب الطبقات اليسورة او عالية الدخل . ونرى ان ينحصر الدم في طبقة حاجة الفقير المحتاج وان تستخدم الاموال المخصصة لدم في رفع مستوى الرواتب لاجهزة الدولة وخدامها .

دولة الرئيس ،

ايها الزميلات والزملاء المحترمين ،

ان تضحيات شعبنا اكبر من امتيازاته، وان موارد اقل من التزاماته ، واذ يبرز شعبنا تحت نير الاحتلال الغاشم يقف النصف الاخر سلاحه في وجه تحديات التوسع والعدوان .

ولعل المشكلة الرئيسية لهذه الحكومة واية حكومة هي العجز الكبير بين موارد الخزينة ونفقاتها الملحة هي العين البصيرة واليد القصيرة وانا لنشعر مع الجهد الذي تبذله الحكومة لتأمين الاموال اللازمة والتسلح ومشروعات التنمية والخدمات العامة . واننا من هذا الموقع ندعو المواطنين اولا الى دفع الحق للدولة في دخولهم الحق ، وانطلاقا من وحدة المصير واراادة النضال المشترك لمصلحة شعبونا وخير امثنا ندعو الدول الحقيقة الى رصد الاردن بالمعونات المالية الكريمة التي تحتاج اليها امس الحاجة في مختلف ميادين الصمود والدفاع والتنمية الشاملة ونحن على مزيد الثقة والامل بان هذه الدول ستطبي الدعوة لمرضاة الله والامة والوطن والله من وراء القصد .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

والطرق والماء والكهرباء وشعبة البريد والعيادة . الخ وقد سبق للمحافظون ان قالوا ببطل هذا الجهد واننا نوصي ان يقرر مجلس الوزراء من حيث المبدأ المباشرة بتزويد القرى الاكثر حرمانا بهذه الخدمات المقررة . وستكون الكلفة زهيدة بالمقارنة مع بعض المشروعات الكبيرة التي تخدم قطاعا بعينه . ان ولاء المواطن واعتزازه بالانتماء لبلده والثقة بالحكم تعتمد الى حد كبير على مقدار تفكيرنا بخدمته وايصال هذه الخدمة اليه ، وتلبية حاجاته الاساسية نهائيا والى المدى البعيد .

(١٢) وان من مغاير بلدنا الاقتصاد الحر والايمن بالقطاع الخاص وقدرته على المساهمة الفعالة في التنمية واننا نشاطر الحكومة ضرورة تأمين المواد الغذائية وتخزين نسبة معقولة منها لتلقى صدمات التخص او ارتفاع الاسعار ولكننا لا نرى ان تحل الحكومة محل المستورد او التاجر او الموزع ونفضل تشجيع المبادرة الفردية والاستثمار الخاص وفي الوقت نفسه تشجيع الاحتكار والاستغلال والجشع ولا نرى من المصلحة العليا ان يجيء انخفاض الاسعار وليد الاعفاء من الرسوم او الضرائب او استخدام موظفي الدولة في الادارة والتوزيع وفي ميدان الحماية الجمركية للصناعة المحلية ، تؤثر الا تعامل صناعات التعبئة والتعليب بنفس مقياس الصناعة التي يسهم فيها الانتاج المحلي بقدر اكبر وانر ونحن نوصي بما يلي :-

ق (اعادة النظر في الدور الحكومي الخاص بتأمين المواد الغذائية الاساسية فقط بحيث يترك كل ذلك او معظم ذلك للقطاع الخاص بما في ذلك الجمعيات التعاونية الاستهلاكية الخاصة مع مراقبة دقيقة للاسعار وتوصيل المواد من المنتج الى المستهلك بالتمر طريق اقل كلفة .

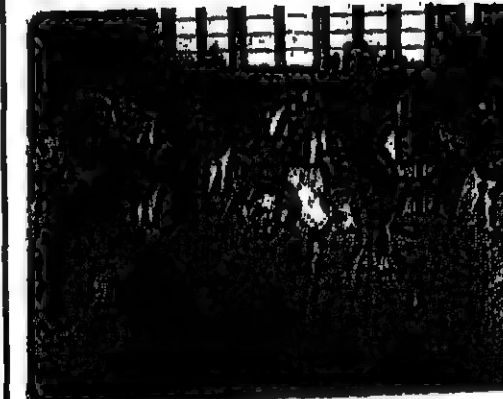
ر (ان يعاد النظر في الدم الحكومي لاسعار

(٩)

دولة رئيس المجلس :

الكلمة الى سعادة السيد سليمان ارثيه
بالتفضل

السيد سليمان ارثيه :

دولة الرئيس ، حضرات الزملاء والزميلات
استمع المجلس الكريم الى بيان دولة رئيس
الوزراء واصحاب المجالس العالي الوزراء حول سياسة
الحكومة الداخلية .لا شك انها بادرة طيبة من الحكومة ان
تعرض على المجلس ما حققت من انجازات في كافة
المجالات في العامين المنصرمين من توليها السلطة
ايماننا منها بان تضع الحكومة المجلس في الصورة
على منجزاتها وبيان الخدمات والمشاريع التنموية
وغيرها والتي قامت بها لرعاية هذا البلد الذي
نعتز به جميعا ونفتخ به بالفاني والرخيص .ان الحكومة التي تسبح بنقدها من خلال
اجهزة اعلامها لجديرة بالاحترام والتقدير وتعطي
دلالة واضحة من صدق انتمائها لهذا البلد والى
قيادته بقيادة الحسين الرشيدة .والشكر الى دولة رئيس الوزراء واصحاب
المجالس الوزراء على الجهود الطيبة التي قاموا

كلد من الله على

وزارة الاقتصاد والتجارة :

الواقع وضعت بشايع كثيرة لحماية
المصنوعات الوطنية ولكن نطلب من هذه الوزارة
ان تحمي المستهلك من هذه الصناعة . كما عملت
حماية لهذه الصناعة .ثانيا : لا نطلب منها الكثير . نطلب منها
تحديد اسعار السيارات ، قطعها . تصورها ان
الحد الأدنى للربح هو ١٥٠٠ دينار والحد الأعلى
٢٠٠٠ دينار على حساب من ؟ على حساب
المواطن علما بان الحكومة مشكورة لم تأخذ اي
عوائد جبركية على موضوع التراكتورات او المواد
الزراعية او العلاجات الزراعية .

وزارة المواصلات :

لا شك ان تمهين الخدمات البريدية هو جيد
وخطط المستقبل ممتازة ولكن هناك منطقة ماركسا
منطقة صناعية ، منطقة القويسمة منطقة صناعية
بحاجة الى المصانع الى التلفزيونات لتسيير عملهم .

وزارة الصحة :

نرجو من دولة رئيس الوزراء ووزير الدفاع
الغاء فكرة نقل مستشفى عمان العسكري . لان
هذا المستشفى يقدم خدمات لعمان الشرقية والى
الزرقاء ولغاية حدود الموت . ايضا من وزارة
الصحة نطلب مراكز عيادة في المناطق الشرقية
ومراكز ابومة وطفولة . لانه في الواقع ان سكان
تلك المناطق بشر كبقية المناطق الاخرى ، ولهم
حق ان يطالبوا هذه الحكومة الذي يعتز بها لانها
من ابناءهم ان تؤمن الخدمات كما امنتهم لغيرهم .
اما طلب آخر من وزارة الصحة ان تحيينا من
الاطباء الخصوصيين ومن المستشفيات الخاصة
وايضا العلاجات لان تكاليفها كثيرة جدا ومواطننا
يستحق ان تلقى بجانبه في هذه الظروف خصوصا
فيها ارتفاع الاسعار .

وزارة التمييز :

ان ظاهرة الغلاء وان كانت دولية مؤلمة جدا
للمواطن الاردني وخصوصا اذا قارنا الاردن بانهبها على الرغم من الامكانات المالية المحدودة
والضغوط التي تعرض لها هذا البلد وبالتأكيد ان
هذه الضغوط لو تعرض لها بلد كـالاردن
والالتزامات القومية لا تقع تحت حصر لحديث
اشياء ممكن لا تسر الجميع .لي بعض الملاحظات . بالرغم من الخدمات
التي تقدمتها الحكومة للمواطنين من أقصى الشمال
الى أقصى الجنوب فانها خدمة لكافة المواطنين
ونحن الميزد منها ولكن لم يكن هنالك عدالة في
التوزيع مثال ذلك : قري النويجيس ، شغلر ،
قري الببابيد في وادي السير ، دابوق التي تبعد
ثلاث كيلو مترات من عمان لا يوجد بها طريق ولا
مياه ، قري عراق الامير ، القري المجاورة لعمان
وبجنوب سحاب ، القري التي بجانب ماركسا
الشمالية والجنوبية ، تفتقد حتى للماء ، حتى
للطريق ، حتى للمساعدة حتى لمركز الابومة والطفولةانني اناشد دولة الرئيس ولا اطلب
المستحيل واخواني اصحاب المجالس العالي الوزراء القيام
بزيارة ميدانية الى هذه القري وجميع مواطني
هذه القري سيقبلون بالحكم الذي يريته دولة
الرئيس من الخدمات لهم .

وزارة الزراعة :

مع تقديري لوزارة الزراعة ولدورها الهام
في رفع المستوى الاقتصادي الزراعي لهذا البلد
فان لي بعض الملاحظات : هذه الوزارة لها من
الخبرة والتجارب ما يكفي ان تضع دراسات
شاملة الى اقتصادنا الزراعي . وللانصاف انها
عملت كل ما تستطيع ان تعمله ولكن لم يكن
بالهدف المطلوب للمواطن الاردني ، لان مواطننا
من طبيعته انه طموح — هنالك موضوع صناعة
الدواجن في هذا البلد . لا شك وفي الاردن في
تربية الدواجن سواء اللحم او البيض الى مرحلة
ممكن ان تكون نعلها قد وصلنا الى مرحلة الاكتفاء .
ولكن هذه بحاجة الى رعاية وخصوصا من وزارة
الزراعة ومن وزارة التمييز ومن مؤسسة الاقراض
الزراعية .

هكذا من المأهول

من أعلى الدول العربية في موضوع الموارد التنويعية . انا مع معالي الاخ عبد الوهاب المجالي ومعالي الدكتور خليل السالم بان الدعم السخي تقدمه الحكومة الى المواد الرئيسية والمستفيد منها - يمكن اعضاء المجلس مستفيدين والطبقة المنتفعة كثير - هذا الدعم يوجه الى القنات المسلحة والى الامن العام والى موظفي الدولة لزيادة رواتبهم . وزارة التكوين قامت بدور بناء وجيد بالرغم من قصر المدة ولكن نطلب من دولة رئيس الوزراء دعم هذه الوزارة بموظفين كفاءين حتى يتمكنوا من الرقابة مع وضع تسعيرة كاملة للاشياء . - تصوروا قهبي في لندن في اثنين جنيه استرليني بمقابل ١٢٠ قرش اردني يباع هنا بـ ١٥ دينار في نوغوتيه بجبل عمان . هذا الحكي لا يجوز باعتقادي في بلد ينطلق وكله ابل في هذه الحكومة ان تعمل ما تستطيع عمله وهو ليس صعبا عليها . قامت الحكومة مشكورة في تغيير مجلس ادارة الاسمنت كي توفر هذه المصادة باسعار معقولة وان تكون الكمية متوفرة في الاسواق ولكن مع تنديري للادارة الجديدة ، ومؤمن ان الحكومة توغلت باختيار الادارة الجديدة والمدير العام الا ان الشركة حققت لنفسها ربحا اكثر قبل ان تحقق او تطرح هذه المادة للاسواق . فمن حقها ان ترفع السعر من ١٩ الى ٢٢ بعد ان تؤمن هذه المادة في الاسواق المحلية .

نقطة ثانية : التجار الذين تاجروا على شركة الاسمنت وذهبوا الى شركة التراب في لبنان ودفعوا لها ١٠٠٠٠ دولار تأمين جيمس الاسمنت انا اتول ان ابر الدفاعة لازم يحطهم في الطفيلة . اما البقية الذين ما جنوا شيء وما جنوا ليلب اننا باعتقادي ان يسمح لهم في استيراد الاسمنت ضمن الشروط والمواضات التي تضعها شركة الاسمنت . والمطلب وزارة الصناعة مرة ثانية في شغلها مهمة جدا - ورقة جفتي من الطلب - انه بديم القابيس والاوزان تكون صحيحة لانه مشكوك فيها في البلد . وزارة الصناعة والتجارة يجب ان تفتش عندها موظفين يراقبوا هذه الناحية تستطيع ان تفتش عنها وتولوا - التفتش على المصانع التي فيها في التفتش على امانة اذا لم يفتش في ١٢ راجع الى

وزارة المالية :

قامت باستيلاك اراضي مطار عمان الجديد قبل ست سنوات ولم تدفع لاصحاب هذه الارض اثباتها . يعني حالت العطاء واستيملت الارض وعملت المطار ولم تدفع لاصحابها ولم تكلف لجنة لتقدير اثمان هذه الاراضي . نطلب وزارة المالية/ الجمارك بمساعدة جهودها لمقاومة المهربين . ومن حق هذه الحكومة ان تنفخ في شغلة . انها قاومت مهربي المخدرات ومهربي الاسلحة ومهربي الشغلات السيئة . في الواقع للحكومة ان تنتصر لانها قاومتها ووسعتهم في السجن وهذا عمل جيد فنطلب من وزارة الجمارك ان تضاعف جهودها من ناحية المهربين . الاسراع في اصدار قانون الجمارك الجديد .

وزارة الشؤون البلدية والقروية :

هذه الوزارة تشرف على المجالس البلدية والقروية في المحافظات وضمتا هي من المسؤولين عن الخدمات او الحكم المحلي ولكن من الضروري ان يعمل قانون هذه الوزارة بحيث انه يكون اغراض الاراضي اقل من ثلاث دونيات لانه في بعض ناس لا يتمدوا ثلاث دونيات حتى يفرزها لاولاده في قرية ثانية . ايضا نطلب هذه الوزارة في انماش الريف وتنميته وكيف نعرض على الناس لا تاتوا الى عمان ولا يسكنوا في عمان اذا لم نكنهم من خدمات جيدة وتنمية صحيحة في امكانهم حتى يحافظوا عليها . لي امل في دولة الرئيس ان يفكر في موضوع كهرباء عمان جيدا - فانورين بـ ٧٠٠ دينار ضخمهم عام ١٩٥٠ ، فانورين سنة ١٩٧٦ ثمنهم ٤٦٠٠٠ دينار فانورين خربانات بسببهم الف دينار فانورين جدد بسبب واربعين الف دينار - .

انظمة العاصمينة : في عمان بالترتيب من قبلين وضع الخدمات في جنتع انتهاء الماصية ضمن الايكاتيات المتغيرة الا ان عمان الشرقية لم تستفد من هذه الخدمات . انما ثورة وزارة الشباب حول خدماتها بان ممكن الشرقية لم تشهد منها شيئا .

وزارة الداخلية :

ان الامن الذي ننعم فيه في هذا البلد مدعاة للفخر والاعجاب ، فشكرا لمعالي وزير الداخلية وقادة اجهزة الامن العام ولكن هنالك مشكلة - تعداد الحوادث عندنا في اليوم واحد قتيل يوميا وعشرة جرحى في اليوم عندنا (١١) عطوة علما ان هذه الغيت ولا اطلب من الحكومة الا تحديد الحد الاعلى للدية والحد الأدنى وموضوع الجولات . لانه في جشع - تصوروا انه في ناس انه عن قضاء وقدر دفع خمسة الاف دينار - وهو قضاء وقدر غفريد تحديدها وهذا يتم اذا اجتمع وزير الداخلية مع المحافظين ويضعوا شغلات معينة حتى يستعينوا - لانه قانون الاشراف على البدو الذي غفريد شيئا بجيلا عنه وهو يضعه وزير الداخلية والمحافظين بحيث يتم انتهاء الملكة . تعديل قانون النقل على الطرق . بحيث يشمل انه لا تعطى الرخصة الخصومي لائق من ١٩ سنة او رخصة سيارة عمومي اقل من ٢٢ سنة او باص اقل من ٢٥ سنة لان حوادثنا اذا تيسست عندنا كثيرة جدا .

هنالك شغلة في ذهني اناشد دولة الرئيس باسم بعض القراء والارامل في بعض نمر السيارات التي اخذتها الحكومة . علما ان هنالك تاجرين كل واحد منهم عنده ٧٥ نمر اما البقية ارامل اثنين يشتركون في نمر لمباغتادي ان الحكومة اعلى بكثير . وان تجد كثير من الموارد قبل ان تصل الى هذه النقطة الحساسة والتي لها مأسا في حياة المواطن الذي تكلم منه من الناحية المعيشية الاخ عبد الوهاب بك .

اكتناء القوات المسلحة واجهزة الامن العام وموظفين من الدولة واعطاهم شيء من الحقوق اقل ما قال عنه ميد الوهاب وهو تقريبا اجرة العامل اليومي . كما ان هناك قطاع من الضباط المتقاعدين اطلب من دولة الرئيس ووزير الدفاع ان ينظروا الى هؤلاء الضباط بعين التعطف . السبب ضابط برتبة رائد يأخذ ١٢ دينار وكنيل يخرج الان يأخذ ١٥ دينار هذا مثلنا مقارنة بهذا مسؤول امن حيالة والاخر مسئول من مثله . لموظفي الدولة : في هذا البلد هم جلتود تطولون ونحن الانصافه انتي اولئك الاخ عبد الوهاب حول الموضوع للمواطنين . ولكن هذه البنية ليس

الضروري دراسة احوالهم المعيشية وايضا موظفي المياومة والراتب المقطوع .

وزارة الاعلام :

تطرق الاخوان حول حرية الصحافة . الواقع انني اؤمن بحرية الصحافة المسؤولة - تعريتي انا معين ولا اعرف غلط او صحيح - انا اؤمن بالصحافة المسؤولة . ١ - اذا تبنت خط الاردن القومي خط الاردن الوطني ولا تحيد عنه وصداقة الانتباه لها الحرية وان تحول على المحبة وتأخذ حريتها والحكومة لا علاقة لها الا دعمها ولكن اذا حادت عنها فالحكومة عندها الصلاحيات . ولكن هنالك نقطة تطرق لها بعض الاخوان حول جريدة الشعب . جريدة الشعب هي مسيرة وليس تنمخيرة . في كثير اشباح تنمها ، انا باعتقادي اذا واحد اعتدى على كرامة رئيس وزراء الاردن هو اعتداء على كرامة الشعب الاردني ككل . ولذلك انا اطلب من دولة رئيس الوزراء ان لا يعيد النظر في هذه الجريدة بالذات واتحمل ما اقول . لو كانت هذه الجريدة على المستوى القومي او مستوى وطني لا يمكن ان تطعن هذا البلد مثلا بشخص رئيسه ، رئيس وزرائها - لسبب بسيط جدا لان هذا الطعن لنا جميعا . ومسيرة والواقع انا اكتب عنها ذكر اسما من سيرها .

وزارة الاعلام :

اجهزة الاعلام في الملكة الاردنية الهاشمية من اذاعة وطفرة ووكالة انباء ومطبوعات تعمل ضمن مخطط شامل ومدروس وبمستوى وطني وانتباه صادق ويعملون بشرف من المسؤولية على هذه الاجهزة كما ويشرف على هذه الاجهزة شباب يؤمنون بشرف المسؤولية وصدق الانتباه لهذا البلد الغالي عليهم منا جميعا الشكر والمحبة ومن انشاء هذه الاسرة الاردنية كل تقدير وامجاب . واخيرا ابتهل الى الله العلي العظيم ان يحفظ قائد المسيرة وولي مهده الابن وان يحفظ كل حكومة لنا في هذا البلد طلزم وتلتزم في انتباه الى خط هذا البلد الوطني . والسلام عليكم .

(١٠)

دولة رئيس المجلس

الكلمة الى سعادة الدكتور عيسى القسوس



الدكتور عيسى القسوس :

دولة الرئيس ، حضرات الزملاء والزميلات

لقد جاء في بيان الحكومة حول السياسة الداخلية عدة أمور هامة وجديرة بالمناقشة لانها تتصل اتصالا مباشرا بحياة البلاد وتطورها واستقرارها . وستعرض لنقطتين هابيتين من هذه القضايا :

١ - الحريات العامة :

أشار دولة رئيس الوزراء في بيانه بهذا الخصوص الى تسك الحكومة بروح النصوص الدستورية في معالجة هذا الموضوع وأكد على التزام الحقوق والواجبات المنصوص عليها في الدستور وجاء ببيان الحكومة :

ولعل الغاء نظرية مابرة على المحسوس التقليدية للحريات العامة تمثل فكرة أوسع من هذه الاجتهادات اي الاجتهادات القبلية التي اخذت بها الحكومة لضمان فعالية السلطنة التنفيذية وفقرتها على تحقيق هيئة الدولة ، ففي مجال حرية الاعتقاد نرجح الدولة واجهزتها على دعم مؤاخذه انسان بما يتفاده لنفسه أو يشترك فيه مع غيره بما لم يفل هذا الإلتزام للنسب

بالاساليب غير المشروعة أو يحاول تجميعهم أو تنظيمهم لتحقيق أمر يهدد أمن الدولة وسلامتها .

وجاء في البيان في مكان آخر حول نفس الموضوع :

ان الاصل في نظرنا للحريات العامة ان المواطن شريك اساسي في توجيه مسيرة الوطن وانه من حقه بل من واجبه ان يشغل بقضايا الوطن الداخلية هادفا لصلحة وطنه ومعبرا عنها ضمن الحدود المشروعة والشورى التي يمتاز بها تراننا والتي أصبحت شعارا يميزنا لهذا البلد تقوم على دعائين اساسيين هما الحرية والمسؤولية . ويشير بيان دولة الرئيس الى ان الظروف الخارجية لم تترك لنا الحرية الكاملة لرسم الطريق التي تتفق مع قناعاتنا الا اننا نتطلع الى ظروف احسن وإلى قيام مناخ أكثر ملائمة لوضع هذه القناعات الاصيلية موضع التنفيذ .

هذه مقتطفات تبرز الروح الاساسية التي تعبر عن توجهات الحكومة ازاء هذا الموضوع الهام . واعتقد ان من واجبنا في هذا المجلس ان نعرض ما يخلج في ضمير الشعب والمجتمع من آراء تجاه هذا الموضوع في محاولة جادة للخروج بحلول تضمن سلامة الجبهة الداخلية وتيسرها وتضمن من ناحية أخرى مشاركة المواطن بشكل ايجابي وفعال بالاشتغال بقضايا الوطن الداخلية والتطويرية .

ان مشاركة المواطن بالقضايا الوطنية والقومية قضية اساسية وهامة ويجب ان تنم على اساس ملني ومكشوف . ان آراء المواطنين وفعاليتهم آراء القضايا التي تهمهم ووطنهم - يجب ان تجد طريقها في التعبير العلني وتوفر المناخ الملائم لذلك التعبير . ويجب ان لا نخشى تعدد الآراء والاجتهادات حول المسائل الرئيسية بل من المفيد التذكير بان جميع المجتمعات المتقدمة تبيع حرية التعبير من السري والتنظيم السياسي والاجتماعي . ان هذه الحريات أصبحت جزءا غاليا من حياة هذه المجتمعات والبعض يمتد ان هذه الحريات هي التي تسبب مشاكل لهذه المجتمعات . والحقيقة هي عكس ذلك تماما فان هذه الحريات هي التي تساعد هذه المجتمعات على مواجهة القضايا المعقدة . ماوروىا الغربية

يمنعون من مغادرة البلاد ويلاحق احيانا الطلاب الذين يدرسون في الخارج بسبب معتقداتهم وينعون من انهاء دراستهم . انني اعتقد انه - بإمكاننا وقف كل هذه الإجراءات .

ب - يجب ان تبقى حرية التعبير عن الرأي مصانة وفي حالة ارتكاب أية مخالفات تمس أمن البلاد فيجب ان يكون القول الفصل للقضاء وليس للإجراءات الادارية لان ذلك أرسخ - للديمقراطية ووسيلة تبعد الهمسات من الحياة السياسية . وانا أشير بذلك الى قرارات تعطيل الصحف أو سحب الامتياز احيانا . أرجو الا يلهم من هذا انني أؤيد ايراد الأمور التي تضر بأمن البلاد أو تعرض أمنها للخطر ولكنني اطالب بأن تحال هذه الأمور الى القضاء ليصدر حكمه فيها أو اذا اتخذ اجراء اداري فيجب ان يبقى مؤقتا الى ان تنظر المحاكم المستعجلة بهذه الأمور ويصبح قرارها هو الاساس .

٢ - ملاحظات حول بعض الوزارات :

لا شك ان البلاد شهدت في السنوات الاخيرة تطورا اقتصاديا ملحوسا يبرز في اتساع المشاريع الانبائية وزيادة فرص العمل ولكنني بالمقابل أود التوقف عند بعض الأمور الهامة .

الزراعة : ١ - الاردواجية :

١ - اردواجية بين وزارة الزراعة ومؤسسة الاقراض الزراعي في تمويل الاراضي البعلية في مشاريع التطور وأرى ان تلقى تيممة هذه المسؤولية على جهة واحدة منها .

٢ - الانتاج :

يجب ان تدخل وزارة الزراعة مجال الانتاج اما شريكة للقطاع الخاص لدعمه وعمل مشاريع مشتركة بين القطاع العام والخاص أو مشاريع حكومية بالكامل لتضمن الانتاج وحاجة البلد من المنتجات الزراعية كاللحوم والالبان ومنتجات الاملاف دون الاعتماد على القطاع الخاص فقط وذلك لظلة راسياله وقلة الخبرات المتوفرة لديه .

والولايات المتحدة والهند تواجه امورا معاشية واقتصادية واجتماعية معقدة وبرزها انعكاسات التضخم والبطالة وارتفاع الاسعار والصراع حول توازن الاسعار والاجور وازدياد الجريمة والعنف الاجتماعي وغير ذلك . ويوجد في هذه المجتمعات احزاب وتيارات وتجمعات سياسية من اقصى اليمين الى اقصى اليسار ولكن الجميع من اليمين واليسار والوسط يقف بحزم ضد التطرف والعنف .

ان اتساع الحريات العامة هي الدعامة الرئيسية التي تحمي هذه التجمعات من موجات التطرف والمغامرة ولولا هذه الحريات لتهددت حياة المجتمعات بشكل كبير جدا .

ولذلك فأنني اعتقد اننا أصبحنا في وضع يسمح لنا بالقيام بدراسة جدية واعية تسمح بإباحة الحريات العامة على اساس من التنظيم ذي المبادئ العلنية والمستندة الى الاسس الدستورية والتي يتضمنها الدستور الاردني من احترام حرية الاعتقاد الفكري والسياسي والالتزام بقضايا الوطن والدفاع عنها .

ان درجة الوعي التي بلغها المواطن تسبح بالانتقال الى هذه الخطوة وهي خطوة تجعلنا متسجين تماما مع الفهم العام لحقوق الانسان . وبعد ذلك فان القول الفصل لمعالجة قضايا خرق الدستور سيكون من واجب القضاء الذي يجب المحافظة على استقلاليتته ولكننا كذلك نود ان نشير الى بعض الأمور التي لا بد من معالجتها حاليا :

١ - هناك اعداد ليست قليلة من المواطنين يحرمون من العمل العام سواء في وظائف الدولة أو الشركات أو البنوك لعدم موافقة أجهزة الامن لهم على ذلك بسبب تصورهم ان لهم ميولا ومعتقدات وارتباطات بجهات أو منظمات لا ترضى عنها الدولة . لنا انهم ان يمنع هؤلاء من العمل في بعض أجهزة الدولة الحساسة إما ان يمنحوا من العمل في جميع الأجهزة بمعنى ذلك اننا نواجه أفكار ومعتقدات المواطنين بغرض البطالة عليهم وفجوتهم كما يوجد العديد من المواطنين

هكذا من المأهول

٣ - المبدأ :

أرى ضرورة دراسة إمكانية إنشاء سدود على السيول المتوفرة حالياً كالوجوب مثلاً وكذلك سدود صغيرة على السيول الموسمية لحجز مياه الأمطار التي تهطل كل عام ولا أعرف ماذا تم بخصوص سد الوجوب الذي كان ضمن الخطة الخمسية .

{ — الدواجن :

نظراً للفترة الهائلة في صناعة الدواجن غانني اقترح وكما جاء على لسان وزير الزراعة في ندوة صناعة الدواجن ان يصار الى عمل مؤسسة لتنمية الدواجن تؤول لها كل الامكانات لتطوير هذه الصناعة وحمايتها وتسويقها اقترح انشاء مديرية للدواجن مستقلة في وزارة الزراعة .

٥ - مجلس اعلى للزراعة :

ارجو الاسراع في تكوين مجلس اعلى
للزراعة تمثل فيه كل الجهات المعنية بالزراعة
وكوزارة الزراعة والتجوين ووزارة الصناعة
والتجارة والبلديات والجامعة الاردنية لتقييم
الزراعة في الاردن ووضع البرامج على مستوى
الملكية ومراقبة تنفيذها .

٦ - الاعلام :

أرى أن هناك أجلاً عاماً اعلامياً في حقل
الزراعة التي تمثل العمود الفقري للاقتصاد
الاردني كما أن هناك تقصير في توجيه مزارعيننا
لكل هذه الوسائل تحت جميع الظروف

٧ - الاراضي الاميرية :

التي الأراضي الشرقية وفي
البحر صغارا لا يرى منها الكثير
في مرضي حيلة الأنوار
وتغري ويحب الجمالية عليها كغري
الغنى والجمال والبر والعدل
التي الأراضي الشرقية وفي
البحر صغارا لا يرى منها الكثير
في مرضي حيلة الأنوار
وتغري ويحب الجمالية عليها كغري
الغنى والجمال والبر والعدل

ج - اراضي صالحة للزراعة وتؤجر لهما مياه جوفية غزيرة - يجب اقامة جمعيات تعاونية من اهل المنطقة او من الزراعيين الفنيين وتسلمها لهم وتؤجر الامكانات اللازمة كالاليات ووسائل الانتاج الضرورية وبذلك نكون قد وضعنا اساسا لحل جميع الخلافات حول هذا الموضوع .

٢ - الاراضي الميري المحاذية للسيول

حراسي، والوجوب، والموافق، وهي تلتزم
اعتقادات من قبل أشخاص ذوي نفوذ حيث
يقسمون إيديهم على أشخاص شاسعة من
الأراضي ويسحبون عليها المياه مما يثر حفظة
أهل المنطقة الذين يحاولون القيام بالمثل فيمنعون
من قبل الدولة. لذا أرى أن تنجح تلك الأراضي
وتقسم إلى وحدات زراعية تم توزيع بالولاية لأهل
المنطقة حسب أنظمة إدارة إهلاك الدولة المتعارف
عليها.

٨ - دائرة الاراضي والمساحة :

هناك مساحات شاسعة من الأراضي غير مستغلة مع أنها جيدة بسبب الشيوع واشتراك أعداد كبيرة من الأفراد الذين الت اليهم الأرض دون رأي لهم فيها مما حال دون استغلالها . لذا أرى أن تقوم دائرة الأراضي والمساحة بإصدار قانون إزالة الشيوع ووضع الحلول لتلك الأراضي حسب إنتاجها وطرق استغلالها والوسائل المثلى لذلك .

٩ - المنظمة التعاونية :

أرى أن يعاد النظر في ظروفها وقوانينها لما
أن تقوم بالمهمة التعاونية بأسس علمية تنفيذية
ملزمة للمزارعين لاستغلال الأراضي التي مزقتها
ثقلت الملكية أو أن يعاد النظر في وجودها .

الصناعة :

١ - تكوين جيل من اهل الصناعة مسؤولاً
من الصناعات الانتاجية الهامة كالاسمنت
والفوسفات والبوتاس والصماء فيعمل بمسؤولية
اي تدهور او نقص في هذه الصناعات كما يجب
وتتبعه الان بمرحلة الاسمنت: ولا نعلم ما عرفت
الاشغال الجارية من علم بخلافه الانجاس
الحاجة اليه والخاصة به خاصة في ارضه

وزارة العمل :

مناقشة حالة العمالة في البلاد والتفكير جديا
بالاثار السلبية والايجابية لهجرة العمال الاردنيين
خارج البلاد وقدم عمال اجانب باعتراف ذلك مظهر
غير طبيعي .

التربية والتعليم :

١ - اجادت وزارة التربية والتعليم قسمها العام الدراسي الى فصلين دراسيين مما يساعد على التفاعل بين الطالب والمنهاج .

٢ - أما عن اعداد مجموعة الاسئلة المختارة الممثلة للمنهج فهذا شيء غير ايجابي لهما اعتقد انه يحول الطلاب الى حفظة نماذج من الاسئلة .

٣ - ما يصير معهد المعلمات الذي تقرر
بالكرك واستمكت له الارض منذ سنين .

الاشغال العامة :

١ - الطرق القروية والزراعية احدى دعائم تطور الانتاج الزراعي لمهل يمكن اعطاءها مزيدا من الاهتمام .

٢. ماذا عن كلية الشهيد فيصل ومركز التأهيل في الجنوب .

هل لمعالي وزير الأشغال ان يقدم تقريرا
وافيا عن الاسباب الموجبة لهذا التأخير .

السياحة والآثار :

تحدثت معالي وزير النجاعة والآثار بلسنهاب
عن الإصلاحات والتطورات التي تقوم بها الوزارة
في مركزين أساسيين وهما البتراء وجرش وله
كل الشكر على ذلك ، وكان يودي أن يضم لهما
مركزا آخر ومرصحا من صروح الثرنا المجيدة يروي
لنا تاريخ الرومان والصليبيين وأبطال المسلمين
كصلاح الدين الأيوبي الا وهو قلعة الكرك الأثرية
وكل اعطني بها العناية الكافية لكانت مركزاً
ساحيا والربا فبا خبرني بادي كثره

سنوات لنزع هذه الازمة — او التقليل من اثرها — ان اذن ان بواصر الازمة كانت منذ اكثر من اربع سنوات ان مجلسا مثل هذا سراقب تطور هـذـه الصناعات ويزيد من انتاجها ويكون مسؤولا عن — اي تدهور في مثل هذه المشاريع .

٢ - شركات التأمين : هذه الشركات التي

تتسبب القوانين لحياتها وزيادة دخلها مما
يرأسها وأدارتها وبذلك تساهم بمشاريع
التي أو يشترط عليها المساهمة بالتنمية
بمعنى من دخلها .

٣ - تشجيع الاستثمار في مجال الانتاج

ومحاولة توزيع الصناعات على المناطق النائية وذلك بأعطاء تسهيلات أكثر وامتيازات خاصة لرأس المال المستثمر في هذه المناطق .

التموين :

١ - فتح مراكز أخرى للمؤسسات الاستهلاكية في جميع المحافظات اذ ان هذه التجربة اثبتت نجاحها لخدمة قوى الدخل المحدود.

٢ - الحد من زيادة الاسعار المستمرة
وبهذه المناسبة اود ان اسأل : لماذا حافظت وزارة
الصحة على سعر الدواء ولم يحدث زيادة كبيرة
بأسعاره خلال المدة الاخيرة ؟ هل لوزارة التكوين
والصناعة والتجارة ان تخذ حذو وزارة الصحة
فتقوم بهذه المهمة وتوقف الزيادات المستمرة ؟

الضحية :

١ - أن معدل انتقال المرضى في مستشفى
الترك الحكومي في الأشهر الأخيرة بـ ١٥٠ في المائة، وهذا دليل واضح على تقطع
الازدحام والحاجة الملحة إلى فتح مستشفى
أبو حور ياسر وفتح
٢ - سياسة المراكز الصحية المتكاملة
بالعمل إذا أن المراكز التي يتركز بها
يتمتع بمركز أمية وطولوه وكذلك فمن بحاجة
إلى مركزين آخرين إلا أن الجديد صنف
السكنية والأجرى ولكن بشرط

116 in 1850

الاسكان :

ان مشكلة الاسكان مشكلة عامة في العالم وتكاد ان تكون خائفة بالاردن فيجب النظر اليها باهتمام بالغ وتعالج بحكمة ومخطط عام .

ان جميع جمعيات الاسكان ومشاريع مؤسسة الاسكان نجحت بشكل جزئي ولكنها في الواقع شجعت الاتجار بالارض وضاعفت اثمانها وتعدى لذلك اقترح على مؤسسة الاسكان مع الامانة او المجلس البلدي في كل محافظة بشراء او استئلاك قطعة ارض كبيرة تصلح ان يقام عليها بالمستقبل مدينة سكنية متكاملة تنقسم الى وحدات تأخذها جميعات الاسكان مقابل السكن الامانة مشاريعها عليها ، وتقيم مؤسسة الاسكان مشاريع اسكانية لذوي الدخل المحدود من الموظفين والعمال .

القضاء :

١ - اعادة النظر بتكليف اختصاص المحاكم العرفية والخاصة في محاكمة المدنيين .

٢ - اعادة النظر بتقليص صلاحيات الحكام الاداريين في توقيف المدنيين في الجرائم الخاصة لاختصاص المحاكم النظامية .

٣ - اجبار المحاكم الاستئنافية (الخاصة / العرفية / محكمة الشرطة في التنفيذ حول المحاكمات الجزائية وتمكين المتهم من حرية الدفاع والتمتع بهذا الحق المقدس الذي اقرته المدنية والدولة منذ نشأتها .

واخيرا اود ان اوجه كلمة شكر للحكومة للحوار الهادي والهادف وعلى هذا الجواب . وشكرا لكم على الاستماع .

والسلام عليكم

دولة رئيس المجلس
ليكنتم السادة محمود الشريف



سعادة السيد محمود الشريف

دولة الرئيس ، حضرات الاعضاء المحترمين

لقد استمع المجلس الكريم الى بيان دولة رئيس الوزراء حول السياسة الداخلية للحكومة كما استمع الى تقارير من عدد من اصحاب المعالي الوزراء ، حول نشاطات وانجازات وزاراتهم واذا كان من طبيعة الاشياء ان تخضع البيانات التي استمعنا اليها للتحليل والمناقشة من قبل المجلس الكريم ، اداء للامانة التي يحملها هذا المجلس ، وفيما بالدور الذي اسس من اجله ، فان المعلومات والحقائق التي تضمنتها هذه البيانات من نهضة الاردن وتقدمه ، في ظل قيادة جلالة الحسين ، تجعلنا نتوه بالجهود المخلصة التي تبذلها الحكومة لخدمة هذا البلد وتحقيق المزيد من الخير والمصلحة والازدهار للوطن والمواطنين وبطبيعة الحال فان اعتزازنا بالشروط الذي قطعته بلدنا في مضمار التقدم ، لا يعني بحال اننا نلقنا الكمال ، ولا يعني انه لا توجد اقطام يلغى تصحيحها ، ولغرات ينبغي تسدها واهداف ما زال ايماننا السامي لتحقيقها .



وهنا تبرز أهمية الدور المطلوب من المجلس والحكومة ، وهو التعاون لتطوير الخدمات والمؤسسات واساليب العمل من خلال الحوار المسؤول واتساع الصدور للتد البناء ، وتفتح الازهار لتقبل الانكار الجديدة .

لقد استعرضنا زيملي الاستاذ جبهة حماد وانا ، ما ورد في خطاب دولة الرئيس من الصحافة ، وانفقنا على صياغة هذا التعليق الموحد عن موضوع الصحافة توفيرا لوقت المجلس بحيث يستمع الى متكلم واحد بدلا من اثنين . لقد اسعدنا بالفعل ان نسمع في بيسان الرئيس اشارة مشجعة الى دور الصحافة الاردنية ، وتعاونها مع الحكومة ، من خلال علاقة وصلها دولته بانها (جيدة على العموم) . ان هذا التعبير المتحفظ يعكس الحقيقة بكل امانة وصدق ، وفي صورتنا انه من الممكن التعاون بين الحكومة والصحافة لتطوير هذه العلاقة ، وتبنيها لتصبح علاقة افضل ، يحكمها الاحترام المتبادل للحقوق ، والالتزام بالمسؤولية ، والتفهم المتبادل للظروف التي تتحكم في سياسة الحكومة وعمل الصحافة معا ، وقيام القناعة عند المسؤولين بان طبيعة مهمة الصحافة تجعلها مختلفة عن اجهزة الاعلام الرسمية باعتبارها مبرا يملكه الرأي العام بالدرجة الاولى ، وجبرا تعبر عليه الانكار وردود الفعل بين الحكومة والشعب . وكلمنا اعيان الصحافة على اداء واجبها ، وازلت من طريقها العقبات ، كلما اسهمت في نهضة البلاد وفي نقل رسالة الاردن في الداخل والخارج ولسي تحقيق التطور الاجتماعي الذي نشده .

محمود الشريف :

ولعلنا لا نجالي الحقيقة حين نقول ، ان الصحافة الاردنية تسكت (رغم ما يقع منها من اخطاء بين الحين والآخر ، تعرضها لطبيعة العمل الصحفي والاجتهاد فيه) تسكت ببدا الولاء للوطن ، وثابت بواجبها خير قيام ، في ترميز المواطن بسياسة الاردن ، وفي حشد التأييد الشعبي لهذه السياسة ، وفي التمييز من مشاعر الناس اراء كل قضية عامة ، وفي نقل اتجايزات الحكومة للقراء ، وفي التطبيق على الامور العامة

بذلك القدر من الصراحة التي تتحمله صدور المسؤولين . لقد تطورت الصحافة الاردنية في السنوات العشر الاخيرة تطورا ليس له مثيل في الدول الشقيقة المجاورة .

بعد ان كانت الصحف تصدر في اربع صفحات في الخمسينات اصبحت تصدر الآن في ١٦ صفحة ، وبعد ان كانت تصف حروفها باليد وتطبع على مطابع صغيرة ، اصبحت الآن تصف بالالات وتطبع على مطابع كبيرة وسريعة ، لتغطي حاجة السوق في داخل البلاد وخارجها وبعد ان كانت الصحيفة اليومية ايام وحدة الصفحتين تباع ما مجموعه خمسة آلاف نسخة اصبحت الآن تباع ما يزيد عن ٣٥ الف نسخة في الضفة الشرقية وحدها ، وبعد ان كان جهاز الجريدة البشري لا يتجاوز العشرين موظفا اصبحت الآن في حدود ٢٠٠ موظف ، وبعد ان كان معدل الرواتب الشهرية للجريدة اليومية حوالي ١٥٠٠ دينار اصبحت الآن في حدود ١٦ الف دينار ، وبعد ان كان الاستثمار الراسالي في الصحيفة اليومية لا يتجاوز الـ (١٥) الف دينار اصبحت الآن اكثر من ربع مليون دينار ، وبعد ان كانت صحفنا الاردنية بالكاد تغطي المدن الرئيسية في المملكة ، اصبحت توزع في ليبيا والعراق والكويت والسعودية ودول الخليج وسورية ومصر ولندن واثينا وباريس ولها مشتركون في معظم اقطار العالم .

هذا التطور العظيم للصحافة الاردنية الذي ينبغي ان يكون محل اعتزاز وفخر من جانب الحكومة ، يحفزها على تقديم التسهيلات الضرورية لها لتحقيق انطلاقة اوسع ، لم يواكبها لاسف تطور في قوانين المطبوعات يتناسب مع هذه الفترة الكبيرة . لقد صدر اول قانون للصحافة والمطبوعات في عام ١٩٥٣ ، ثم جرى استبداله بقانون اخر صدر في عام ١٩٧٣ . وقد يخطر بالبال ان القانون الجديد لا بد وان يكون بالبداية اكثر تقدما من القانون القديم . ولكن العكس هو الصحيح ، فالقانون القديم هو الذي يعتبر في نظر الصحفيين اليوم اكثر تقدما من القانون الجديد ، وسنضرب مثلا واحدا على المفارقات المعجبة بين القانونين .

المادة ٤٣ من القانون الذي صدر في عام ١٩٥٣ تنص ، على انه اذا نشرت مطبوعة دورية مثلا تحريضا موجهها ضد سلامة الدولة او امنها او سيادتها ، او قتلت المطبوعة بقرار من وزير الداخلية لمدة لا تزيد على ثلاثة ايام ، ثم تحال المطبوعة بعد ذلك للقضاء الذي ينظر في القضية فيقرر وقف التعتيل او استمراره او سحب الرخصة .

اما المادة ٢٣ من القانون الذي صدر في عام ١٩٧٣ (اي بعد عشرين سنة) فتعطي لمجلس الوزراء وحده الحق في الغاء الرخصة ، او تعطيل المطبوعة مدة لا تقل عن اسبوع دون ان يكون للمطبوعة حق الطعن في هذا القرار امام اية جهة من الجهات . هذا .

محمود الشريف

فضلا عما يتضمنه القانون الجديد من بنود تتيح للحكومة حق تطبيق التزامات المالية على الصحف ومضايقتها اقتصاديا دون ان يكون لها حق الاعتراض او الشكوى او حتى الدفاع عن النفس .

اننا لا نريد ان نضيع وقت المجلس في مفارقات تفصيلية بين القانونين المذكورين (ولا نريد الحديث بالتفصيل الان عن مشاكل الصحافة وهبوطها الكثيرة . ولكننا نرجو دولة رئيس المجلس ان يوزع بتوزيع القانونين على حضرات الاعضاء ليكتشفوا بانفسهم كيف ان القانون الجديد يشكل خطوة الى الوراء بالنسبة للقانون القديم . ان الصحافة الاردنية التي تعيش من دخلها المشروع ولا تتلقى اية مساعدات مالية مباشرة من الحكومة ، وتقوم بواجبها في خدمة الوطن ، وتعطي صوت الاردن وتنفذ رسالة الصين العربية ومواقفه القومية الى مختلف الاقطار ، هذه الصحافة جديرة بان يستمع الى شكاواها باهتمام ، وان تعاون على اداء مهبتها الوطنية .

محمود الشريف :

ان بعض مواد قانون المطبوعات الحالي لا تطبق في صورتنا بالوجه الحضاري لبلدنا لذلك فنحن نطلب من المجلس الكريم ما يلي :

اولا : التوصية بتعديل هذه المواد بما يتناسب مع التغيرات التي وقعت في السنوات الاخيرة في مهنة صناعة الصحافة ، وبما يتفق مع واقع بلدنا الناهض ومع روح الدستور ، ومع منطلق العصر الذي نعيش فيه .

ثانيا : تشكيل لجنة مؤقتة خاصة من المجلس الكريم من اربعة او خمسة اعضاء لاقتراح صيغ التعديل بناء على دراسة مكثفة لوضع الصحافة ومشاكلها ، تجريها مع المؤسسات الصحفية والاجهزة الحكومية المختصة ، ثم ترتفع توصياتها بالتعديل الى مجلسكم الموقر لمناقشتها واقرارها .

وقبل ان اختم هذه الملاحظات على الصحافة لا يفوتني الاشارة الى ما ورد على لسان الزميل الاستاذ طاهر حكمت في كلمته في مجال تبرير التعتيل الاداري للصحف كقول ان الصحف تحولت الى مراكز عناصر ، وانضمت اليها عناصر مادية ، وانا احيانا تحرف الاخبار ، وتدس على الدولة او على الحكومة .

انني مضطر ان ارفض كل هذه التهم جملة وتفصيلا ، وارفض اطلاق التهم ضد الصحافة الاردنية بغير دليل ، وكما كنت اتبنى ان يقدم الاخ الزميل بعض البراهين على التهم الخطيرة التي وجهها للصحافة ولعل اسواء ما في الامر ان الزميل طاهر انطلق من تهم عمومية فما نصه لم يقدم عليها اي دليل . انطلق من ذلك الى تبرير التعتيل المؤقت من قبل الحكومة وانا بالمناسبة لا اعني هذه الحكومة بالذات دون ان يكون للصحف حق الاعتراض على التعتيل امام القانون محتجا بالظروف المحيطة بالمنطقة والتي يرى انها تبرر ابقاء هذا السيف مرفوعا في يد الدولة فوق عنق الصحافة . اننا لا ننفي ان الصحافة قد تقع في الاخطاء بمعلمها الاجتهاد بالنسبة الحسنة في بعض الاحيان . بل نذهب الى ابعد من ذلك فنقول ان صحيفة ما قد تدس خبرا يقصد به بلبلة الرأي العام وان كانت هذه حالة نادرة للغاية .

ولكن هذا لا يبرر على الاطلاق ان تأخذ الحكومة (اية حكومة) القانون بيدها ، وتصبح هي الخصم والحكم بنفس الوقت وتلغى دور القضاء الاردني اكرتية في تقرير حجم الالام الناجم من مخالفات الصحف وحجم العقوبة .

محمود الشريف

أما الادعاء بالظروف المحيطة بالمنطقة لم يأت بتقييد حرية الصحافة فادعاء معروف تمارسه جميع الحكومات التي تبحث عن المبررات لتعطيل الحريات العامة وتقييد حرية الصحافة هو عذر ليس جديداً على ألساننا وليس مقبولاً منا من موقف احترام حرية الإنسان وكرامته . ولو سلمنا بالتبريرات التي طرحها الزميل طاهر لوجب علينا أن نسلم بكل القيود التي تفرض على حرية الصحافة في جميع أنحاء العالم الثالث . أما حكمة وجود عداء مدهوم وتقليد بين الحكومة والصحافة باتني أترك للزميل طاهر حكمت استفتاء قطاع من الناس حوله ، وسيكتشف على الفور أن الرأي العام يقيد الصحافة الأردنية جزءاً من الحكومة وظلاً لها .

وهكذا فإن الصحافة في الواقع محصورة بين نارين نار الجهور الذي لم يقتنع بعد أنها تعبر عن أحاسيسه ومشاعره بالجرأة الكافية ، ونار الحكومة والمتحدثين باسمها والذين يتصورون أن الصحافة متبردة على سلطة الدولة ، ولذلك لا بد من أن تقييد حريتها بالقوانين .

هذا هو الوضع الحقيقي للصحافة الأردنية والله المستعان .

الشريف :

دولة الرئيس ، حضرات الأعضاء المحترمين

استاذنكم الآن في التعرض لموضوع سياسة التنمية في الأردن ببعض الملاحظات لقد استعرض السادة أعضاء المجلس في ردودهم ، وجوه التفتت في الخدمات التي تقدمها الدولة لسكان الريف والبادية ، وطلبوا بإنشاء المدارس وفي الطريق وتزويد المناطق النائية بمياه الشرب والعيادات الصحية ، ومكاتب البريد ، وغير ذلك من الخدمات التي أصبحت اليوم ، من الضرورات الأساسية لحياة الناس .

إن طبيعة هذه المطالب حق المواطنين في حق الدولة ، وهي بالتالي مسؤولة عن تلبيتها . غير أن لا يمكن أن يكون المواطن من سكان الريف يحسن

بالعين ويشعر أن نصيب الريف قليل من الأموال المرصودة للخدمات والتي ينبغي معظمها على المدن وينتفضيها الانصاف القول أنه بالرغم من الفرق القائم بين ما تنفقه الحكومة على تطوير الخدمات في المدن وبين ما تنفقه على المناطق الريفية ، إلا أنه ليس من العمل القول أن الحكومة تهمل الريف أهلاً كلياً ، فقد حققت في السنوات الأخيرة إنجازات تشكر عليها نقل الدولة بالمدنية ، واهتمامها بالقرية وما يزال بحاجة إلى تصحيح ولا سيما وأن أهال القرية ، سيؤدي إلى نتائج سلبية على مستقبل هذا البلد . ومن أهمها تقلص الانتاج الزراعي بالتدريج ، وأفكار الريف وهجرة الفلاحين إلى المدن ، حيث يتحولون في معظمهم إلى طائفة مستهلكة غير منتجة تشكل عبئاً ثقيلاً متنامياً . على قطاع الخدمات في هذه المدن .

من هنا نحس أن المطلوب هو إجراء جذري في فلسفة التنمية بحيث يصبح تطوير الريف والاهتمام به حجر الزاوية في سياسة التنمية في الأردن والهدف الاساسي في قائمة الأولويات الاقتصادية .

وإذا صح ما نقوله من أن التنمية في أي مجتمع ، هدفها الإنسان وأن الإنسان الأردني هو أساس راس المال الحقيقي الذي تعتز به ونعمل من أجله ، فإن السؤال الذي يفرض نفسه علينا جميعاً وبصراحة هو ماذا فعلنا لهذا الإنسان ؟ وبهذا الإنسان ؟ وما هي الخطط التي وضعتها الدولة للتنمية الاجتماعية ولحماية المواطن من النتائج السلبية للتنمية الاقتصادية ومخاطر التحول الاجتماعي الذي يصاحبها .

قد يرى البعض غرابة في الحديث عن النتائج السلبية للتنمية على أساس أن التصور الشائع هو أن التنمية كلها خير وأنها مرادفة للوفرة والفن والرفاهية المجتمع وسعادته .

أصبحوا لي أن أجدر من أهال النتائج الضارة العملية للتنمية ودفعوني أدمو استاذة الاجتماع في الجامعة الأردنية ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية وكل من له اهتمام بدراسة الظاهر التغير الاجتماعي ، من رجال دين وحقوقيين وأعلاميين ، أن يذكروا على دراسة التحولات

التي طرأت على الأردن خلال السنوات العشر الأخيرة ، وسيجدون أن هذه التحولات قد أفرزت مظاهر ضارة ، أن لم تكن خطيرة على مستقبل البلاد ، فالتنمية الاقتصادية إذا لم تكن محكومة بنظرة شمولية وأعية ، وفلسفة إنسانية وأخلاقية هادفة يمكن أن تؤدي إلى عكس النتائج المتوخاة منها تماماً ، صحيح أن الدولة مسؤولة عن تنمية الموارد الطبيعية في الوطن واستغلالها على أوسع نطاق ، ومسؤولة عن تزويد المواطن بكل الخدمات التي يحتاج إليها . وعن رفع مستوى قدراته إلى أقصى حد يمكنه من أن يصبح عضواً مؤثراً في نمو المجتمع ، ولكن إذا كان هدف التنمية في بلدنا هو رفع مستوى الدخل وتحقيق الرفاهية المادية للناس فحسب ، ليس من الحكمة أن نسال أنفسنا وندرس ما حل بالمجتمعات التي وصلت بالفعل إلى هذا الهدف ، ولكنها أصبحت تعاني من أمراض اجتماعية لم تكن تمر بها من قبل ؟ أن المائيسا واليابان والدول الاسكندنافية من أكثر الشعوب العالم رخاء ورفاهية ، ومع ذلك فهي من أكثرها تعرضاً للأمراض النفسية وتناولاً للمهدئات والمخدرات ، وفيها أعلى نسبة من حوادث الانتحار .

أن جماعة بادر ماينهوف الارهابية والجيش الأحمر لم يظهر في البلدان النامية وإنما ظهرت في المكثا واليابان بالذات . حركات الصعلكة والعنف والخروج على القانون والتقاليد في أوروبا والولايات المتحدة اجتذبت أكثر أعضائها من بين أولاد الاثرياء والمترفين .

أذن ليس من الضرورة أن تؤدي الوفرة والفن الرخاء المادي ، في كل الأحوال إلى سعادة ولا استقرار نفسي في الأفراد والانس والمجتمعات . بل لعني لا أتجن على الحقيقة حين أشير إلى أن تنامي معدلات الدخل بشكل عام والثراء الذي هبط على بعض الفئات في هذا البلد ، قد أدى إلى ظهور خلل في البناء الاجتماعي وفي التيم وفي أنماط السلوك وفي العلاقات بين الناس وتواري بالتدريج مجتمع البساطة والقناعة والفرام والتسامح ، ليحل محله بالتدريج أيضاً

مالمع مجتمع الجشع والفساد والتنافس المسعور على المظاهر السطحية للحضارة كبناء القصور الفاخرة واقتناء الاثاث النادر والاتفاق على الكماليات بغير حساب .

وإذا كان هذا هو شأن الفئات المحظوظة التي أفرزها الثراء ، الذي هو ثرة التنمية فإن هناك فئات أقل حظاً ، لا تستطيع أن تجاري الفئة الأولى في الاتفاق لا سيما في قطاع موظفي الدولة والامن العام والقوات المسلحة وغيرهم من ذوي الدخل المحدود . نراها تتقلب على نار الفناء والحرمان ويتولد لديها شعور بالظلم يهيء المناخ الملائم لكل عمل سلبي ضد المجتمع بأسره .

أنني لا أريد أن أخوض بالتفصيل في الطل الاجتماعية الممعدة التي نجمت عن فقدان التوازن بين التنمية الاقتصادية وتنمية الإنسان ولكني أكتفي بالإشارة العابرة إلى ما نلحه جميعاً من تفكك في روابط الأسرة وتقلص في سيطرة الإباء على الإبناء وانها في الاخلاق العامة ولا سيما في أوساط الشباب ، وضور في سلطان الدين على الناس وظهور الرشوة والفساد والمحسوبية والعشائرية ، على حساب المفهوم الشامل لمعنى الطن وعلى حساب مصلحته .

إننا بطبيعة الحال نريد للتنمية في بلدنا أن تستمر وللخدمات العامة أن تزداد ، ولكن في إطار مفهوم جديد ينبغي علينا أن نصنعه للتنمية يأخذ بعين الاعتبار حاجات الإنسان التي تتجاوز الطعام والمشر والمساكن ، حاجته للاحساس بأنه شريف في منع التراتر ، حاجته للاحساس بأنه قيمة في ذاته حاجته للاحساس بانسانيته المتفردة التي تصبر على الحرية والكرامة، حاجته للاحساس بأن الناس جميعاً متساوون أمام القانون ، حاجته لأن يعيش في كنف الأسرة بتحابية متكاملة وفي مجتمع مستقر سعيد .

إننا نريد تنمية محورها الإنسان وغايتها الإنسان ، وهدفها ليس فقط زيادة معدلات الدخل وإنما تحقيق التوازن والتكامل في شخصية الإنسان وفي سلوكه بحيث لا يتحول إلى مجرد حيوان نهم همه اشباع غرائزه وعبادة شهواته ولعني لا أجد

هذا من أجل